الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ١٠
الخميس، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

خطاب السيد رجب ميداني، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ألبانيا.

اصطُحب السيد رجب ميداني رئيس جمهورية ألبانيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية ألبانيا، فخامة السيد رجب ميداني، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس ميداني (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، وأن أعرب عن ثقتي التامة بأن عمل هذه الدورة، تحت قيادتكم، سيتوج بالنجاح. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العظيم للطريقة التي وجه بها سلفكم، السيد ديدييه أوبيرتي أعمال الدورة الثالثة والخمسين.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأرحب بمملكة تونغا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو في أسرة الأمم المتحدة العظمى. ولأعرب لها عن أفضل تمنياتنا بالنسبة للمستقبل.

يسرني أن أقول إن هذا العام تميز بتطورات إيجابية حقيقية بالنسبة لألبانيا في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد أحرزت ألبانيا تقدما في تعزيز مؤسساتها الديمقراطية ومجتمعها المدني، وفي تحقيق احترام حقوق وحريات الإنسان وفي تعزيز النظام العام ودور القانون.

إن ألبانيا، بصفتها ديمقراطية جديدة، لا تكل في بذل جهودها لتعزيز ودعم بنيتها المؤسسية. ولقد حدث تقدم ملموس في تحقيق استقلال الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي الوقت نفسه، تمضي جهود التنسيق بينها قدما دون التأثير على كياناتها المنفصلة بأي شكل من الأشكال.

لقد أعطت الدولة والحكومة الألبانيتان أولوية للتنمية الاقتصادية بتعزيز المبادرة الحرة في عملية الخصخصة، وبشكل أساسي في القطاعات الهامة استراتيجيا. كما

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85864
9985864

لا نزال نبذل جهودا مستمرة لصياغة وتنفيذ تشريع حديث يمكن أن يشجع ويدعم الاستثمار الداخلي ويمكن أن يوجه الاستثمار الأجنبي إلى قطاعات حيوية مربحة بشكل خاص في اقتصادنا.

وإن لدينا ما يبرر تقدير التعاون المفيد بين ألبانيا والبنك الدولي، الذي أسفر عن تنفيذ مشاريع ذات أهمية بالغة للاقتصاد الألباني، وأيضا في إدارتها الفعالة. ونحن ممتنون أيضا لدعم صندوق النقد الدولي، الذي أسهمت أنشطته إسهاما عظيما في إنعاش الوضع المالي لبلدنا.

إننا ندرك إدراكا تاما أنه ما من دولة يمكن أن يكون لها اقتصاد قوي أو ديمقراطية قوية دون تأمين النظام العام وحكم القانون والمجتمع المدني القوي. ومن بين أكبر المشاكل الشائكة التي تواجه المجتمع الألباني الآن، وعلى وجه الخصوص الدولة الألبانية، كبح الجريمة العادية والمنظمة وإنهاء الفساد في قطاعات معينة. وقد كرست جهود عظيمة وأنفقت موارد كبيرة في هذا المجال لزيادة فعالية الشرطة وسائر الهياكل الإدارية المشاركة في مكافحة الجريمة. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العظيم للمساعدة التي يقدمها عنصر الشرطة الاستشاري المتعدد الجنسيات التابع لاتحاد أوروبا الغربية وعدد من الدول فرادى، لا سيما في إعادة هيكلة الشرطة الألبانية وتدريب الشرطة والإمداد بالمعدات السوقية.

وفي الوقت ذاته، أود أن أقول إن حكومة ألبانيا، وأنا شخصيا، نعلق أهمية كبيرة على التزام الأمم المتحدة المباشر بعملية نزع سلاح المدنيين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ السيد ضنبالا على الزيارة التي قام بها مؤخرا لألبانيا.

ولما كنا نعتبر الفساد ضررا بالغا وعقبة خطيرة في سبيل تطوير الديمقراطية السليمة، فقد اعتمد البرلمان الألباني والحكومة الألبانية تدابير تشريعية وإدارية قوية لمعالجته، تقيم هياكل محددة لتحسين الكشف عن الفساد، بل والمعاقبة على استغلال السلطة في بعض القطاعات الإدارية والقضائية الفاسدة.

أثناء الدورات السابقة أعلنت ألبانيا ولا نزال متمسكين بما أعلناه - أن الهدف الرئيسي لاستراتيجيتنا هو الاندماج في الهياكل الأطلسية - الأوروبية وفي غيرها من المنظمات الإقليمية والعالمية. وهدفنا الواضح هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي لا نشك للحظة في إمكان تحقيقه، ولذلك، تعطي الحكومة الألبانية أولوية أساسية للارتقاء بمستوى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. ويسعدني أن أقول إن هناك تحسنا نوعيا في هذه العلاقات. ويجري تكثيف التعاون معه في مختلف المجالات، مما يبشر بقرب التوقيع على اتفاقية الانتساب إليه.

وحدثت أيضا تطورات إيجابية في تقاربنا مع منظمة حلف شمال الأطلسي بعد تحديث الجيش الألباني، وفوق كل شيء، بفضل المساعدة غير المحدودة التي قدمناها إلى قوات الحلف أثناء صراع كوسوفو.

وألاحظ أيضا مع الارتياح أن جهود بلادي طيلة عدة سنوات لكي تصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية يبدو أنها على وشك أن تكلل بالنجاح.

إن أعمال الدورة الحالية تجري في وقت تبذل فيه كوسوفو والمنطقة برمتها الجهود لتضميد الجراح التي تسبب فيها نظام ملوسفيتش. وثبتت صحة الشواغل التي أعرب عنها وفد ألبانيا في الدورة الثالثة والخمسين إزاء سياسة "التطهير العرقي"، التي بلغت حد الإبادة الجماعية، والتي اقترفها نظام بلغراد ضد السكان الألبان في كوسوفو. وقد ارتكبت أكثر الجرائم وحشية في ظل هذه السياسة المتعصبة فقتل عشرات الآلاف من الألبان في مجازر جماعية، ودمرت آلاف الديار أو حرقت، وطرد أكثر من نصف السكان من ديارهم وأجبروا على الفرار إلى البلدان المجاورة، وبخاصة ألبانيا ومقدونيا والجبل الأسود. وذهب آلاف آخرون إلى الجبال وعاشوا في ظروف يستحيل تصورها تفاديا لموت محقق. والمذابح في راتشاك، وبيا، وراهوفيك، ومالیشیفو، واكتشاف قبور جماعية كل يوم تضم أطفالا ونساء وشبابا ورجالا ونساء مسنين، قتلهم الجيش الصربي، والميليشيات، ورجال الشرطة، كل ذلك سيظل يشهد على إبادة جماعية لم يسبق لها مثيل على عتبة الألفية الجديدة.

إنني أندد باشمئزاز شديد بإعدام عشرات المثقفين من سكان كوسوفو وسجن مئات آخرين.

لقد تجاهل نظام ملوسفيتش تحذيرات المجتمع الدولي ومطالبته بإيجاد حل مقبول لأزمة كوسوفو. فرفض بعجرفة الاقتراحات المتضمنة في اتفاق رامبوييه والتي صاغها فريق الاتصال، وزاد من قمع الألبان في كوسوفو، معرضا بذلك للخطر السلم والأمن في البلقان. وفي ظل

تلك الظروف اضطرت بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي إلى أن تتدخل عسكريا، في دفاع مشروع عن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لكي تجبر بلغراد على سحب قواتها المسلحة من كوسوفو.

ونهنئ المجتمع الدولي الذي أظهر في هذه المناسبة، بعكس الحالة المماثلة في البوسنة، إرادة ثابتة لإدانة الجرائم المقترفة ضد سكان عزل، فاتخذ تدابير فعالة لوقف هذه الجرائم وإرساء السلام في منطقة البلقان المضطربة.

والأمة الألبانية برمتها تعرب عن امتنانها العميق لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع القوات الدولية التي أسهمت في إنهاء الكارثة الإنسانية في كوسوفو وإعادة إرساء السلام فيها. وأود، بصفة خاصة، أن أشيد بالعمل وبالالتزام الشخصي من جانب السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تسوية هذا الصراع وإنهاء هذه الأزمة الإنسانية.

وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لالتزامها بالكشف عن الجرائم المرتكبة ضد الشعب الألباني في كوسوفو، ولتعبيرها عن مشاعر الأمة الألبانية كلها في طلبها العادل بأن يقدم للمحاكمة جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد السكان الأبرياء. وأطالب جميع البلدان، لا سيما البلدان الواقعة في منطقتنا، بالتعاون مع المحكمة، وفقا للتوصيات الواردة في قرارات مجلس الأمن.

وتبذل الدولة الألبانية قصارى جهدها لكي تكفل حسم الصراع في كوسوفو في أقرب وقت ممكن وإرساء السلام من جديد في البلقان. ونشارك في الاضطلاع بنشاط سياسي مكثف، فنسعى إلى كفالة اتخاذ القوى السياسية في كوسوفو موقفا مشتركا وقبولها خطة سلام رامبوييه. ولئن كانت الدولة الألبانية تلتزم التزاما صارما بالدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها، فإنها ترفض الرد على الاستفزازات التي تمارسها القوات الصربية على الحدود. وألبانيا لن تقع في فخ مناورات ملوسفيتش التي تستهدف توسيع رقعة الصراع في المنطقة.

ورغم مصاعبنا الاقتصادية والمالية الضخمة، تتحمل ألبانيا عبء الأزمة الإنسانية للاجئين من كوسوفو. فنصف مليون إنسان من أهالي كوسوفو الذين طردوا من ديارهم يجدون مأوى لدى أشقائهم في ألبانيا. وقد فتحت الأسر الألبانية أبوابها أمام أشقائها في الدم، مما جعلها تكسب احتراما واسع النطاق لسخائها. ولما كنت أتذكر هذه الفترة، فإنني أود أن أعرب عن عميق امتناني للدول، وللمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ولا سيما المنظمات التي تعمل في إطار الأمم المتحدة، على تزويدنا بالمساعدات التي لا تقدر بثمن. والأمم المتحدة، بتنفيذها قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، إنما تضطلع اليوم بدور حاسم في أعقاب أزمة كوسوفو. والإدارة المدنية الجديدة، التي تتشكل من ممثلين عن جميع سكان كوسوفو، مستتبة تقريبا، بمساعدة من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوجه خاص؛ وهي تعمل بنشاط كبير على بناء مجتمع مدني متعدد الأعراق وإضفاء الصيغة الديمقراطية عليه وتدعيمه، مع احترام حقوق الإنسان وفي إطار من المؤسسات التي تصطبغ بهذا الاحترام.

وتضطلع قوة الأمم المتحدة في كوسوفو بتنفيذ مهمة صعبة هي المحافظة على الاستقرار والسلم الهش في منطقة كوسوفو. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد برنارد كوشنر، على جهوده في سبيل تحقيق الأهداف المحددة. وإنني على ثقة بأن الأمم المتحدة والمنظمات الداعمة لها ستواصل عملها من أجل القضاء على كل العوامل السلبية التي يمكن أن تمس بالسلم الآمن والكامل، وبمستقبل منطقة كوسوفو. إننا ندعم الجهود التي تبذلها جميع القوى السياسية الدولية والكوسوفية لكفالة التعايش السلمي بين الألبان والأقليات العرقية في كوسوفو. ونعرب عن أملنا واقتناعنا بأن هذه الجهود التي ترتكز على قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ستكلل بالنجاح.

إن انتهاء الصراع في منطقة كوسوفو، وحرص المجتمع الدولي على تحويل البلقان من برميل البارود الذي كانت تمثله إلى منطقة سلام واستقرار، أتاحا لبلدان منطقتنا فرصة تاريخية لتحقيق التنمية والازدهار والتحول الديمقراطي. وقد عقدنا العزم على ألا نترك تلك الفرصة تفلت من أيدينا. وأولا وقبل كل شيء، يتعين على مجتمعاتنا أن تنبذ عقليتها الشوفينية البالية التي كانت مصدر الانقسام والكراهية، والتي يجب ألا تكون لها الغلبة على الرغبة في الوحدة والصداقة والتعاون فيما بين الشعوب.

وعلينا أن نناضل في سبيل احتواء كل السياسات التي تشجع البغضاء والانقسامات العرقية، وأن ننجح في مكافحة هذه السياسات التي عفا عليها الزمن لأنها كانت مصدر الكوارث الإنسانية، ولا تزال تشكل واحدا من الأسباب الرئيسية في زعزعة الاستقرار في منطقتنا وتأخير تنميتنا الاقتصادية.

إن بلداننا تجمع بينها مصالح مشتركة في المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية. وما نريده في هذا الصدد هو أن نندمج في هياكل قوية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. إلا أن من غير الواقعي أن نتصور أننا سنحقق هذا الهدف بسهولة. وندرك تمام الإدراك أننا في المرحلة الأولية من هذه العملية. وبالتالي، نعتقد أن من واجب كل بلدان المنطقة أن تنسق جهودها حتى تندمج في تلك الهياكل بصورة جماعية لا بصورة منفصلة.

وميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا هو الوثيقة الأساسية التي تضمن توطيد القيم الديمقراطية، والنمو الاقتصادي، وتعزيز الأمن في منطقتنا. وأغتنم هذه الفرصة لأحيي الدعم الكامل الذي حظيت به هذه المبادرة من بلدان منطقتنا في اجتماعات كولونيا وسراييفو. ودولة ألبانيا وحكومتها تؤيدان جميع الجهود المضطلع بها في نطاق الحدود السياسية ليوغوسلافيا السابقة، من أجل تعزيز الديمقراطية وعملية الاندماج الجارية في المنطقة. ونرحب بجميع التطورات الديمقراطية في صربيا، والتي ينبغي أن تؤدي إلى عزل المجموعة السياسية المسؤولة عن الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، والقضاء على العقلية الشوفينية المتعصبة التي تشجع الحرب، والتي لم تعد مقبولة في أوروبا المتحضرة.

والحكومة الألبانية تعكف في الوقت الراهن، على اعتماد تدابير تستهدف تحقيق أهداف ميثاق الاستقرار الذي تتضمن أهدافه الفورية أفكارا مختلفة واقتراحات ملموسة ترمي إلى تطوير علاقات اقتصادية مع بلدان المنطقة، وإنشاء مؤسسات مشتركة بين دول البلقان لرصد احترام حقوق الإنسان، وتعزيز التدابير الأمنية. وتتوقع الدولة الألبانية أن تصبح منطقة البلقان في المستقبل القريب منطقة ديمقراطية تتمتع باقتصاد يُقصد له أن يبلغ المستوى الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو، منطقة تحترم حقوق الإنسان وفقا للمعايير الأوروبية والعالمية المتقدمة. ونعتقد أن ألبانيا، بسبب الأضرار التي تكبدتها أثناء الصراعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة، تستحق المعاملة التفضيلية في إطار ميثاق الاستقرار.

وفيما يخصنا، نرى أن الانتقال الحر للناس والأفكار ورؤوس الأموال والبضائع - وهذه صورة بلقانية مصغرة من معاهدة شنغن - شرط أساسي للتسريع بتنمية الاقتصاد والحياة الاجتماعية والديمقراطية في منطقتنا. ولا يمكن تصور وجود بلقان ديمقراطية إذا كانت بلداننا تبني الأسوار لكي تحول دون التنقل الحر للأشخاص. فهذا التنقل الحر المتبادل سيسهم كثيرا في التقريب بين الناس، وفي التبادلات الثقافية، وهذا بدوره سيسهم في القضاء على الكراهية وعلى الصراعات التي تنشب فيما بين المجموعات العرقية، والتي ما زالت حتى الآن تهز بعنف كيان هذا الجزء من أوروبا.

وألبانيا تقدر الدور الذي يضطلع به في الوقت الراهن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى في إطار هذه التطورات الإيجابية. ويحدوها الأمل في أن يدوم هذا الاهتمام بتنمية المنطقة وبتحولها الديمقراطي، بنفس مستوى الالتزام ونفس الكثافة.

وبينما تولي دولة وحكومة ألبانيا الأولوية لمشاكل منطقتنا، فقد كانتا وستظلان منتبهتين للتطورات الجارية في أجزاء أخرى من العالم. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في مسيرة السلام في الشرق الأوسط وأيرلندا الشمالية. وأود شخصيا أن أعرب عن وطيد الأمل في ألا تكون هناك رجعة في هاتين المسيرتين.

ونرحب بالدور الذي لعبته الأمم المتحدة في تنظيم الاستفتاء بشأن مستقبل تيمور الشرقية، آملين في أن تؤدي آخر الاتفاقات والقرارات، مع الوجود الدولي وبالذات وجود الأمم المتحدة، إلى تثبيت استقرار الحالة في ذلك البلد بأسرع ما يمكن.

وفي ضوء الأهمية الآخذة في التزايد التي يكتسبها التعاون الدولي المتعدد الأطراف، تعتزم ألبانيا أن تصبح عضوا أكثر نشاطا من أي وقت مضى في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، حتى تستطيع أن تسهم بشكل أفضل في صون السلم في كل أنحاء العالم. وألبانيا ترحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لكي تواصل تعزيز دورها في حل المشاكل الحادة التي تواجه الإنسانية اليوم في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العظيم للإجراءات التي

يتخذها الأمين العام، السيد كوفي عنان، بهدف إصلاح المنظمة وتنشيطها.

وفيما يتعلق بهذا الإصلاح، تحبذ ألبانيا إضفاء الصفة الديمقراطية على مجلس الأمن وتعزيزه، حتى يصبح أفضل تعبيرا عن الواقع الدولي الجديد، وحتى تتسم إجراءاته وأساليب عمله بشفافية أكبر، وحتى تكون عملية صنع القرار فيه مبسطة. ونؤيد الإصلاح المالي وإصلاح الميزانية، الذي يستهدف تحسين إدارة الموارد المالية، وبالتالي زيادة فعالية برامج الأمم المتحدة ومشروعاتها.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب مرة أخرى لكم ولكل الوفود الحاضرة هنا، عن أمنيتي الحارة في أن تحرز هذه الدورة للجمعية العامة النجاح في النهوض بالسلام والاستقرار والرخاء في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد رجب ميداني، رئيس جمهورية ألبانيا، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد غلافكوس كليريديس، رئيس جمهورية قبرص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب يلقية رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد غلافنكوس كليريديس، رئيس جمهورية قبرص، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية قبرص، فخامة السيد غلافكوس كليريديس، وبأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كليريديس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم أحر تهنئتي اليكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ولا يساورني شك في أن خبرتكم الطويلة ومهاراتكم الدبلوماسية المثبوتة سوف تقود أعمال هذه الدورة الى نهاية ناجحة. وزيادة على ذلك، نفسر انتخابكم بأنه اعتراف مستحق ببلدكم ناميبيا الذي يشعر الشعب القبرصي تجاهه بمشاعر الإعجاب والصداقة.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لسلفكم السيد أوبيرتي ممثل أوروغواي على قيادته المتسمة بالعزم والتي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والخمسين.

وتشارك قبرص الدول الأخرى في تقديم الترحيب الحار لأعضاء الأمم المتحدة الجدد مملكة تونغا وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو.

وحيث أننا نقترب بسرعة من فجر الألفية الجديدة، فإن لدينا التزاما بإعادة تأكيد تمسكنا بهذه المنظمة العالمية حقا، وبالأفكار التي جعلت الأمم المتحدة أمل البشرية في عالم يحكمه السلام والعدالة وحكم القانون.

ومع ذلك، فإن التحديات التي نواجهها تبدو في بعض الأحيان وكأنها لا يمكن التغلب عليها. ويتسم عالمنا بمجموعة كبيرة من المشاكل القديمة والجديدة التي تظهر على الدوام، مثل الصراعات الدولية العنيفة والاقتتال الداخلي. وزيادة على ذلك يتوجب على الأمم المتحدة أن ترد على كثير من التحديات مثل القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، والحد من الأوبئة والكوارث الطبيعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ما فتئت جهود المنظمة في هذه المجالات كبيرة ولا يجوز التقليل من قدرها. وأنتهز هذه الفرصة لأعيد تأكيد التزام حكومتي القوي بالأمم المتحدة ودعمنا للجهود الجارية لإصلاحها حتى تصبح قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة المقبلة بنجاح.

وسوف تعمل قبرص نحو الاختتام الناجح لجمعية الألفية. ونحن نتطلع الى قمة متفاعلة. ونتوقع إجراء مناقشات متعمقة ومتجهة الى النتائج بمشاركة المجتمع المدني خلال أعمال الجلسات الاستثنائية الكثيرة المتعلقة بشتى أوجه أعمال المنظمة.

إن إحدى القضايا الكبرى التي تثير قلق الإنسانية جمعاء تتمثل في نزع السلاح. وأود أن أؤكد من جديد دعمنا لهذه الجهود بما فيها، في جملة أمور، عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتنفيذ الفعال لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي ميدان حقوق الإنسان تؤدي الأمم المتحدة دورا خاصا جدا ليس فقط في وضع وزيادة نظام صكوك حقوق الإنسان، وإنما أيضا في منع الانتهاكات المحتملة، وفي جهود الإغاثة الإنسانية التي تتوسع على الدوام.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيتي جنيف نعيد تأكيد التزامنا بقضية حقوق الإنسان والنهوض بالقانون الإنساني. وقد أيدت قبرص بالكامل اعتماد النظام الداخلي لمحكمة جنائية دولية دائمة.

وتتابع قبرص باهتمام مكثف الحالة في الشرق الأوسط. ونحن نسعد برياح الأمل التي هبت مؤخرا على الجهود المبذولة لتحقيق السلام في نهاية المطاف في هذه المنطقة التي تعذبت مدة طويلة، ونرحب بالاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني. وقبرص، بوصفها دولة جارة ذات علاقات وثيقة بالأطراف التي يضمها الشرق الأوسط، تكرر دعمها لتسوية عادلة ودائمة وشاملة تقوم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذ اتفاقات السلام.

ولقد أظهرت المأساة الأخيرة التي ظهرت في كوسوفو هشاشة السلام في قلب أوروبا والضرورة الحتمية لمعالجة مجموعة جديدة من المشاكل التي تنطوي على إمكانية زعزعة استقرار منطقة بأكملها. ويقع على المجتمع الدولي، وكذلك على الأطراف المشتركة، التزام بتهيئة الظروف للمصالحة، بحيث لا يُسمح أبدا بتكرار ما حدث في كوسوفو وفي يوغوسلافيا بصورة عامة.

وتؤيد قبرص بالكامل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٤ (١٩٩٩) وتطالب بالاحترام الكامل لجميع الكوسوفويين، بغض النظر عن نشأتهم، وكذلك لسيادة جميع الدول في المنطقة. كما ترحب حكومتي بمبادرات الاتحاد الأوروبي التي أدت الى اعتماد ميثاق الاستقرار في حزيران/ يونيه الماضي كمبادرة هامة سوف تسهم بقدر كبير في الاستقرار الاقتصادي والسياسي لمنطقة جنوب شرقي أوروبا وتساعد شعوبها على بناء مستقبل جديد.

وترحب قبرص بمبادرات وتوصيات الأمم المتحدة المتعددة النابعة من متابعة تقرير الأمين العام المتعلقة بأفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي مضاعفة جهوده لمساعدة بلدان أفريقيا للتغلب على النزاعات والحروب العرقية؛ والقضاء على الفقر؛ ومكافحة المرض بنجاح؛ وكسب المعركة ضد الاتجار في المخدرات؛ والحصول على التنمية المستدامة؛ ومواجهة تحديات المستقبل.

مرة أخرى أظهر الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا ضعف الآدميين أمام قوى الطبيعة التدميرية المذهلة. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد للشعب التركي تعاطفنا إزاء الخسائر الضخمة التي عانى منها ولحث المجتمع الدولي على مد يد المساعدة لإعادة تعمير المناطق المدمرة. وعلى الرغم من المشاكل السياسية القائمة بين دولتينا فإن حجم معاناة الشعب التركي أثرت بشدة في نفوس شعب قبرص.

وأود أن أهنئ جميع البلدان التي أسرعت الى إنقاذ الأرواح التركية، ولا سيما اليونان، التي كانت رغم خلافاتها ومشاكلها الكثيرة مع تركيا، أحد أول البلدان التي أرسلت فرق إنقاذ للعمل جنبا الى جنب مع الفرق التركية لإنقاذ أرواح الأتراك الذين دفنوا أحياء تحت أنقاض الزلزال. وأود أيضا أن أهنئ تركيا على الرد بنفس الطريقة بعد الزلزال التالي في اليونان، كما أود أن أحيي روح الصداقة الجديدة التي بدأت تظهر بين البلدين.

يصادف هذا العام مرور ربع قرن على الغزو التركي والاحتلال غير الشرعي لنسبة ٣٧ في المائة من مساحة أراضي جمهورية قبرص. وبوسعي أن أشير اليوم من على هذا المنبر بإصبع الاتهام إلى تركيا وأن أتحدث طويلا عن التطهير العرقي الذي مارسته ضد القبارصة اليونانيين مما أدي إلى تحويل ١٨٠ ٠٠٠ منهم إلى لاجئين في بلدهم. وأستطيع أن أستشهد بمأساة أقارب ١ ٦٠٠ من القبارصة اليونانيين المفقودين منذ غزو القوات التركية لقبرص في عام ١٩٧٤. وأستطيع شرح الانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان للقبارصة اليونانيين مستشهدا بقرارات المحكمة الأوروبية وتقارير اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تحمّل تركيا مسؤولية تلك الانتهاكات. ولكنني سأمتنع اليوم عن هذا لأنني أفضل النظر إلى المستقبل وليس التحدث عن الماضي.

ونحن حاليا ننتظر أن يوجه الأمين العام للأمم المتحدة دعوته إلى الطرفين للدخول في مفاوضات برعاية الأمم المتحدة في أكثر المبادرات طموحا، التي تتخذ لإيجاد حل شامل لمشكلة قبرص.

وتنال هذه المبادرة الدعم القوي من المجتمع الدولي ولا سيما من مجموعة البلدان الثمانية الصناعية الكبرى ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز.

ونحن ندرك تماما أن المجتمع الدولي، وخاصة البلدان التي هي في وضع يتيح لها التأثير على السياسية الخارجية لتركيا، يعملون حاليا بأسلوب منهجي على حث تركيا وزعيم القبارصة الأتراك، السيد دنكتاش، على الاشتراك في المباحثات دون أي شروط مسبقة؛ أي مع عدم الإصرار على الاعتراف بما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية، وعدم المطالبة بأن تجرى المفاوضات بين دولتين بدلا من طائفتين، على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن.

ومما يؤسف له أن رئيس وزراء تركيا، السيد إيشيفيت لم يكتف في بيان عام في ١٦ أيلول/سبتمبر بالإصرار على الشرطين المسبقين اللذين أشرت إليهما الآن، بل أضاف أن الحظر الاقتصادي على القبارصة الأتراك لا بد أن يرفع. ويعلم رئيس وزراء تركيا أن ما يسمى حظرا إنما هو نتيجة لقرار من المحكمة الأوروبية يقضي بأن شهادات المنشأ و/أو الجودة التي يصدرها ما يسمى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لا يمكن أن يقبلها الاتحاد الأوروبي، لأن الدولة المشار إليها غير معترف بها. وينبغي أن يعلم رئيس وزراء تركيا أيضا أن هناك فئة من التدابير المتبادلة تحتاج إلى مناقشة وحل وأن مسألة الحظر تدخل في هذه الفئة.

لقد صرحت علنا وأبلغت الأمين العام ورؤساء دول أو حكومات الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن أيضا بأننا مستعدون للرد بإيجابية على دعوة الأمين العام لحضور مباحثات وللتفاوض على حل للمشكلة في إطار المعايير التي حددها المجتمع الدولي من خلال قرارات مجلس الأمن. وهذه المعايير المقررة تنص على ضرورة أن تكون قبرص جمهورية اتحادية ثنائية الطائفة ثنائية المنطقة، ذات سيادة واحدة وشخصية دولية واحدة ومواطنة واحدة، على ألا تشتمل التسوية على اتحاد كلي أو جزئي مع أي بلد آخر، أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال.

وتتطلب رؤيتي لحل مشكلة قبرص في نطاق هذه المعايير إقامة شراكة بين الطائفتين توفر دستوريا أقصر قدر من الحكم الذاتي الداخلي للقطاعين أو الإقليمين أو الولايتين المكونتين للدولة. وتقيدا بمبدأ الوضع السياسي المتساوي للقسمين المؤسسين يجب أن تعطي هذه الشراكة لهما نفس الحقوق والسلطات والصلاحيات في كل حكم ذاتي داخلي على حدة. ويجب أن ينص الدستور أيضا على مشاركة فعالة من الطائفتين في الحكومة الاتحادية.

وبعد أن يصبح هذا الاتحاد عضوا في الاتحاد الأوروبي سوف يزدهر داخليا وخارجيا وينعم بسلام حقيقي واستقرار وأمن، على أساس من القانون الدولي والشرعية. وسوف تشرف عليه قوة دولية مخولة من مجلس الأمن بأحكام وشروط محددة تعطي للقوة حق التدخل إن هي وجدت أن أيا من الطائفتين عرضت للخطر بأعمال غير قانونية سلامة الطائفة الأخرى أو سعت إلى هدم استقلال الدولة الاتحادية أو سلامة أراضيها أو سيادتها، أو مخالفة الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وقد ذكرت أن على الطائفتين أن تستفيدا من أخطاء الماضي وأن تعملا بجد من أجل مستقبل مشترك ومشرق للجميع بدلا من التعلق بأنماط السلوك التي جلبت الوبال على الجزيرة. ولذا فمن المحتم أن نجد حلا عادلا وعمليا ودائما يضمن حقوق الإنسان لكل مواطن ويداوي جروح الماضي ويعزز في الوقت نفسه الشعور بالأمن لدى الطائفتين بأن ينص على نزع السلاح الكامل بإشراف دولي.

وسيدخل جانبنا المفاوضات بشأن مشكلة قبرص بشجاعة ومرونة، وهذا يعود جزئيا إلى أننا نسلم بأن حلها يأتي لمصلحة جميع القبارصة، ولكن لأنه يسهم أيضا في الاستقرار الشامل للمنطقة، وهو ما يطالب به المجتمع الدولي بإلحاح.

ويؤسفني أنه يقال إن السيد دنكتاش رفض الرد بالإيجاب على أي مبادرة للتفاوض معي بصفتي ممثلا للطائفة القبرصية اليونانية، بحجة أنني أيضا رئيس جمهورية قبرص المعترف بها دوليا.

وقد شرحت له مرارا أنني أجلس للمباحثات لا بصفتي رئيس جمهورية قبرص وإنما بصفتي ممثلا للطائفة القبرصية اليونانية، لأن قرارات مجلس الأمن تطالب بالتفاوض بين الطائفتين وليس بين دولة جمهورية قبرص والطائفة القبرصية التركية.

ويؤلمني أيضا كونه يطرح جانبا معايير حل مشكلة قبرص التي حددها المجتمع الدولي والاتفاقات رفيعة المستوى التي أقرها بنفسه أمام الأمين العام للأمم المتحدة مرتين من أجل اتحاد ثنائي الطائفة ثنائي المنطقة. وهو يسعى الآن إلى وضع معايير جديدة للحل على أساس دولتين مستقلتين منفصلتين، وإلى فرض قبولها، برفضه الحضور إلى طاولة التفاوض إلا إذا استوفيت شروطه.

وتدعيما لشرطه المسبق يحاج بأن المصطلح "مركز سياسي متساو" المشار إليه في قرارات الأمم المتحدة يجب أن يفسر على أنه يعني وجوب الاعتراف بالجمهورية الانفصالية، الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، ما دامت جمهورية قبرص معترفا بها دوليا، حتى يكون للمتفاوضين مركز متساو. وهو ينسى أن مجلس الأمن شجب في قراره أعمال الجانب التركي بإعلان دولة منفصلة، وطلب إلى جميع أعضائه عدم الاعتراف بها وهو طلب التزم به الجميع باستثناء تركيا، دولة الاحتلال.

والمعايير الكفيلة بحل مشكلة قبرص قائمة فعلا. فهي ترد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والمطلوب توافر الإرادة السياسية لدى الطرفين، وبإمكاني أن أؤكد للجمعية بحسن نية أن الجانب القبرصي اليوناني يقف على أهبة الاستعداد للتفاوض بحسن نية لكي تصبح جمهورية قبرص المكونة من طائفتين ومن منطقتين واقعا ملموسا.

وإنني أضم صوتي إلى أصوات مجموعة الثمانية، ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي في المطالبة بمجيء السيد دنكتاش إلى طاولة التفاوض دون شروط مسبقة. وأعتقد صادقا أنه يمكن لنا في إطار معايير قرارات مجلس الأمن أن نتوصل إلى حل يضمن المصالح المشروعة للطائفتين وأحلام السلام والاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط.

وأود كذلك أن أكرر توجيه دعوتي إلى الطائفة القبرصية التركية لكي تلتحق بنا في طريق انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا الانضمام أعظم إنجاز تحقق منذ إنشاء جمهورية قبرص، ويواصل مسيرته بنجاح. والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيعود بالفائدة على الطائفتين على حد سواء.

لقد وصفت مشكلة قبرص غالبا بأنها معقدة ومستعصية على الحل. وأنا لا أتشاطر هذا الرأي. فمشكلة قبرص يمكن أن تُحل وستحل إذا طالب المجتمع الدولي بحلها وتوفر التصميم الضروري في إطار المعايير التي حددها.

وفي إطار الجهود الرامية إلى حل مشكلة قبرص، فإننا، بوصفنا دولة صغيرة، وعضو في الأمم المتحدة، سنعول على المجتمع الدولي وعلى الأمم المتحدة. وإننا ننظر إلى ميثاق الأمم المتحدة بوصفه نبراسا للعدالة، وإلى الأمم المتحدة نفسها بوصفها الأمل لبناء مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد أولوسيغن أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية نيجيريا.

اصطحب السيد أولوسيغن أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أولوسيغن أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

السيد أوباسانجو (تكلم بالانكليزية): قبل أكثر من عقدين بقليل، أدليت ببيان أمام هذه الجمعية بصفتي رئيسا لحكومة عسكرية في نيجيريا. وفي تلك المناسبة، تركز بياني على الحاجة الملحة لإنهاء الحكم الاستعماري في ناميبيا وفي روديسيا، التي أصبحت الآن زمبابوي، والقضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. واليوم، فإنه لمصدر فرح كبير لي ولوفدي أن يترأس أحد أبناء ناميبيا البارزين أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويؤكد وفدي لكم، سيدي الرئيس،

تعاونه الكامل ودعمه الذي لا يحيد لكم أثناء فترة رئاستكم.

وأود أن أنقل من خلالكم، سيدي، تقديرنا العميق لسلفكم السيد ديدبير أوبيرتي، ممثل أوروغواي، على الطريقة القديرة والكفاءة اللتين أدار بهما أعمال الدورة الثالثة والخمسين.

ونعرب عن تقديرنا أيضا، للأمين العام، السيد كوفي عنان، على قيادته الطليعية، وعلى العمل الهام الذي تضطلع به الأمانة العامة في ظل إدارته.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب ترحيبا حارا، باسم بلدي ووفدي، بمملكة تونغا، وبجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، التي انضمت لتوها إلى أسرة الأمم هذه.

أقف اليوم أمام هذه الجمعية العامة أشعر بفخر كبير بأن أكون قائدا لنيجيريا التي استطاعت أن تنتقل بنجاح إلى الديمقراطية بعد عقد ونصف من الحكم العسكري. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن التقدير العميق الذي يشعر به كل أبناء نيجيريا للتشجيع والدعم الدوليين اللذين اتحدا بفعالية مع العزم الذي لا يلين للنيجيريين أنفسهم على إعادة بناء وتحويل بلدهم إلى ديمقراطية تنبض بالحياة.

لقد بعثت حكومتنا الآمال لدى النيجيريين، وتوقعاتهم كبيرة بما يتطابق وهذه الآمال. ونحن ندرك حق الإدراك جسامة التحديات التي تواجهنا. إلا أننا عقدنا العزم بصورة تامة على أن نواجه مباشرة مشاكلنا العديدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولن نفشل بإذن الله.

منذ أن توليت زمام السلطة قبل أربعة أشهر تقريبا، قامت حكومتنا بوضع إطار مؤسسي بغرض تحقيق التوافق بين المصالح والمجموعات المتنافسة في مجتمعنا. وإن مؤسساتنا الديمقراطية تعمل الآن بفعالية في إطار نظام الضوابط المنصوص عليه في دستورنا. وعلاوة على ذلك، اخترنا انتهاج سياسة الاحتواء في كل تعييناتنا السياسية، فلدينا على سبيل المثال، مجلس وزراء، تمثل فيه جميع الأحزاب السياسية المسجلة، وبالتالي فإننا نبتعد عن الممارسة التي تؤدي إلى التفرقة وتستند إلى استئثار الفائز بكل شيء.

وبدأت حكومتنا بانتهاج سياسات تستهدف إعادة تنشيط الاقتصاد بغية إنشاء بيئة تمكينية للاستثمار والنمو الاقتصادي. ووضعنا أيضا إطارا قانونيا ملائما لحماية الاستثمارات الأجنبية وإعادة الأرباح المشروعة إلى شركاتها الأصلية.

والتدابير الأخرى التي اتخذناها تتضمن حملة نشطة لمكافحة الفساد؛ وتعزيز الشفافية والخضوع للمحاسبة في المناصب الحكومية؛ وإلغاء المراسيم والأنظمة التي أعاقت تدفق الاستثمارات الأجنبية؛ وتوليد فرص العمل وتوفير الدخل للاستثمار المحلي؛ وخصخصة مؤسسات أساسية تابعة للدولة، مثل الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وإصدار تشريعات وتدابير أخرى لمعالجة حالات واضحة من الإهمال والظلم التي لحقت بالأقليات الطائفية، وبخاصة في المناطق المنتجة للنفط الواقعة في دلتا النيجر، ومواجهة مشاكل البيئة؛ والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، بغية تعزيز وحماية الحريات الأساسية؛ وتعزيز قدرة وكالات إنفاذ القوانين للنهوض بالقانون والنظام، وكذلك بالأمن، ومواجهة مشكلة الاتجار بالمخدرات بصورة أكثر فعالية.

إن أفريقيا لتشعر بالفخر والسعادة حقا وهي ترى أن نهاية هذا القرن تصادف القضاء التام على الاستعمار وصنوه من الشرور المتمثلة في العنصرية ذات الطابع الدستوري في الجزء الجنوبي من القارة. وتستحق الأمم المتحدة منا الإشادة الحارة على الدور الحاسم الذي اضطلعت به في هذه العملية.

وأود أيضا أن أحيي ذكرى الآلاف الذين فقدوا أوراحهم في الكفاح من أجل الحرية حتى يتسنى لمن يعيشون منا اليوم أن يقولوا بفخر إننا نمسك بمقاليد مصير القارة في أيدينا. إلا أنه مصير يفرض تحديات جساما في جهدنا لتحسين نوعية الحياة في قارتنا. ويجب أن نسعى جاهدين لتخفيف وطأة الفقر الماحق والحرمان المادي الذي ظل باستمرار يمثل معلما من معالم حريتنا السياسية.

ونحن ندنو من فجر الألفية الجديدة، فإن المعلم الذي يتسم به عالمنا المتزايد الترابط هو العولمة المتسارعة، وتحرير الإنتاج والاستثمار والتمويل.

إلا أن الواقع مختلف جدا اليوم بالنسبة لنا في العالم النامي. فالعولمة، بتجلياتها المتعددة، تشهد بالفعل علاقة مضطربة مع ضرورات التنمية.

ومن الأمور المأساوية أن أفريقيا، أقل المناطق تنمية وأقلها قدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية تحملت عبء مواجهة الآثار الضارة لعولمة الاقتصاد العالمي. وهناك إحصاءات قاتمة تشير إلى أن تهميش قارة أفريقيا المعروف جيدا قد تحول إلى عزلة عن الساحة العالمية.

ومنذ عام ١٩٩٢، انخفض نصيب صادرات أفريقيا وارداتها من التجارة العالمية من ٤ في المائة إلى ٢ في المائة. وتنمية أفريقيا اليوم مقيدة بعبء دين يبلغ زهاء ٣٠٠ مليار دولار. وتشهد القارة انكماشا في الواردات. وقدرة إنتاجية ضعيفة وإنتاجا متدنيا. وفي المتوسط، فإن المصانع التي لا تزال عاملة تدور بأقل من ٣٠ في المائة من طاقتها التأسيسية. ونصيب أفريقيا من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انحدر من ١١ في المائة في أواخر الثمانينات إلى أقل من ٥ في المائة في النصف الثاني من التسعينات، وإلى نسبة ضئيلة مقدارها ١,٢ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام ١٩٩٧.

وهذا الاتجاه يظل مستمرا، رغم جهود البلدان الأفريقية لتنفيذ إصلاحات اقتصادية بعيدة الأثر والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، لا سيما عن طريق تهيئة بيئة استثمار مؤاتية بشكل أفضل للأنشطة الاقتصادية، وتوفير حوافز لاجتذاب الاستثمار الأجنبي.

وفي السعي إلى تحقيق إدارة أفضل وأكثر إنصافا للاقتصاد العالمي الذي يتسم بالعولمة، تقع علينا الآن مسؤولية تسليط الضوء على التطور غير المشجع لنظام التبادلات التجارية المتعدد الأطراف. وبمشاركة العالم النامي في جولة أوروغواي التاريخية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أذنت بمقدم نظام التبادلات التجارية الجديد الذي تحكمه القواعد، فإنه كان يأمل أن يؤدي نظام التبادل التجارية الجديد إلى تعزيز نصيب دوله من التبادلات التجارية، وتيسير اندماجها الفعلي في الاقتصاد العالمي، ووقف تهميشها في نظام التبادلات التجارية العالمي.

ولكن للأسف، فإن الغالبية العظمى من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، لم تتمكن حتى الآن من جني فوائد من عضويتها في منظمة التجارة العالمية. وتظل آفاق التجارية الأفريقية معاقة بعدم تطبيق الأحكام الخاصة والتفاضلية التي تحابي البلدان النامية، والتدابير الحمائية المتنامية التي تفرض ضد صادراتها. وإضافة إلى ذلك، فإن شح المساعدة التقنية والمالية التي كان من شأنها تمكين البلدان النامية من استغلال المتوفر من فرص الوصول المحدود إلى الأسواق يظل يعمق تهميش أفريقيا في الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالعولمة.

وبدون شك، يمثل العبء المزمن للديون المتأخرة السداد أكبر عقبة نقدية ومالية تواجه البلدان النامية. ووفقا للأرقام التي أوردتها الأمم المتحدة، كانت جملة الديون العالمية لجميع البلدان النامية النامية ٥٦٧ مليار دولار في عام ١٩٨٠، و ١,٤ تريليون دولار في عام ١٩٩٢. وفي فترة الـ ١٢ عاما تلك، قامت تلك البلدان بسداد ما جملته ١,٦ تريليون دولار من الديون الأجنبية. والآن، من الـ ٤١ بلدا التي يصفها البنك الدولي بأنها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نجد أن ٣٣ بلدا منها هي بلدان أفريقية، وهي مجموعة يرى البعض أنها معوزة للغاية في فئتها الخاصة، وهي فئة البلدان متدنية الدخل المثقلة بشدة بالديون. واليوم، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن أي رجل وامرأة وطفل مدين بمبلغ ٣٥٧ دولارا. وهذه قارة يعيش فيها الملايين في فقر مدقع، بدخل سنوي يبلغ زهاء ١٠٠ دولار، أو بدخل يومي مقداره ٢٧ سنتا. والآن ينفق بعض البلدان الأفريقية على خدمة الديون أربعة أضعاف ما ينفقه على التعليم والرعاية الصحية. وينفق بعض البلدان ما يصل إلى ٤٠ في المائة من ميزانيته الوطنية على خدمة الديون. علاوة على ذلك، من التقديرات الموثوق بها أنه لقاء كل دولار يعطي في هيئة مساعدة إنمائية رسمية، تعود ٣ دولارات إلى البلدان الغنية في هيئة مدفوعات لخدمة الديون.

لا أتردد في أن أؤكد أن المطالبة بتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية لا تمثل طلبا لتقديم الصدقة، وإنما أمرا عاجلا تقتضيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ويتعين علاج ذلك إذا أريد أن يكون هناك سلام واستقرار في القرن الحادي والعشرين. وبالتالي، نقترح إلغاء الديون نهائيا، وليس مجرد خفضها أو إعادة جدولة نظام خدمة الديون.

وينبغـــي أن تكون الأهلية مقتصرة على الديون التي لا يمكن دفعها، الأمر الذي يعني لأفريقيا ما مجموعه ٣٠٠ بليون دولار تمثل قيمة الدين الحالي. وينبغي ألا يستند إلغاء الديون إلى مشروطيات مؤسسية قاسية لبرامج التكييف الهيكلي. وينبغي أن يكون هناك اعتراف من كلا الجانبين بأن الدائنين والمدينين يتحملون مسؤوليات مشتركة عن الديون المترتبة في ظروف هي في المقام الأول موضع شك من الناحية الأخلاقية وينبغي أن يفيد الناس العاديين من إلغاء الديون.

ويتأمل النيجيريون بحق أن تحقق الديمقراطية لهم المكاسب. ومع ذلك، تجد إدارتنا أن تحقيق هذا الأمل يتعذر عمليا من دون تخفيف عبء ديوننا إلى حد كبير، خاصة في الوقت الذي نطالب المواطنين أنفسهم بأن يقدموا التضحيات التي تنطوي عليها التدابير المتخذة مؤخرا بهدف إدارة اقتصادنا الوطني على نحو حكيم.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى المسألة ذات الصلة المتمثلة في خروج رؤوس الأموال من أفريقيا بصورة غير قانونية. وثمة سر بات معروفا وهو أن جزءا كبيرا من ثروات أفريقيا يخرج من القارة على نحو غير قانوني عن طريق أنظمة فاسدة وافراد غير وطنيين يتعاملون مع شركاء أجانب. وباستطاعة نيجيريا والعديد من البلدان الأفريقية أن تدفع جزءا كبيرا من ديونها لو تيسر لها أن تسترجع بعض رأس المال الذي يـُهرب إلى الخارج بصورة غير قانونية. ونعتقد بالتالي أن الوقت قد حان للتصدي لهذه المسألة جماعيا.

وفي هذا الصدد، تدعو نيجيريا المجتمع الدولي إلى بذل جهد متضافر، عن طريق إبرام اتفاقية دولية، من أجل استعادة جميع رؤوس الأموال المنقولة من أفريقيا والعالم النامي على نحو غير قانوني. وهذه الاتفاقية الدولية أو الاتفاق الدولي هو عمل ممكن قانونا ومستدام معنويا. وهو يحمل المصارف المشاركة على الكشف عن مصدر الحسابات غير القانونية لديها، وإعادة الأموال إلى البلدان التي تمتلكها حقا، وتطبيق القانون الوطني والدولي على الأطراف المذنبة.

وبشعور من الألم أثير مسألة مرض الايدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب في جميع أنحاء أفريقيا. فقارتنا تتحمل العبء الأكبر لهذا المرض الرهيب الذي يقتل الآن قرابة مليوني أفريقي سنويا، مما يعني رسميا تخطيه مرض الملاريا الذي كان المشكلة الصحية الأولى في أفريقيا. وهذه الحالة تثير فينا مزيدا من الخوف لأنها خلفت حتى الآن ٦ ملايين طفل يتيم في الأنحاء الشرقية والجنوبية من أفريقيا. وينتشر المرض في غرب أفريقيا بسرعة. وخلافا لمرض الملاريا الذي ينتشر في مواضع معينة، فإن مرض الايدز لا يرتبط بالمناخ ولا بالحدود الإقليمية. والتعاون العالمي أمر حتمي إذا أردنا أن ننجح في التصدي لهذه الآفة.

ومن بين التحديات الفورية التي تواجهها نيجيريا وأفريقيا اليوم هو حل الصراعات العديدة التي تدور رحاها في القارة. فاليوم، هناك ١٩ بلدا جنوب الصحراء الكبرى تدور فيها صراعات مسلحة. والأثر السلبي الذي يترتب على هذه الصراعات من قضاء على البشر ودمار اجتماعي واقتصادي وبيئي لا حاجة إلى وصفه هنا. ونيجيريا، وفي الواقع منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها، تكرس موارد بشرية ومادية وسياسية ودبلوماسية كبيرة لحل هذه الأزمات في المنطقة دون الإقليمية، بدءا بليبريا ووصولا إلى سيراليون وغينيا - بيساو. وبالمثل، تبذل جهود في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أنغولا من أجل حل الصراعين فيهما سلميا.

والواقع أن الزعماء الأفارقة، في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية مؤخرا في الجزائر. وبحض من الوفد النيجيري، وافقوا على إعلان العام المقبل سنة السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وبهذا الإعلان، نكرس أنفسنا لجعل عام ٢٠٠٠ العام الذي يوجه فيه الأفارقة جميع جهودهم من أجل القضاء بصورة فعالة على الصراعات المسلحة في قارتهم. ويحدونا الأمل في أن نبني على الزخم الجديد الذي ولدته مبادرات السلام في الكونغو وسيراليون واريتيريا وإثيوبيا وأنغولا من أجل إحلال السلام.

ونحن متفقون أيضا على الحاجة الملحة إلى وضع مدونات قواعد الكياسة والأخلاق والذوق فيما بين الحكومات الأفريقية وقياداتها. لقد ولت الأيام التي كانت منظمة الوحدة الأفريقية تغض فيها الطرف عن الإفراط في استعمال القوة وإساءة استعمالها على يد عدد من الحكومات. أما الآن فإن تغيير الحكومات بالقوة وبطريقة غير ديمقراطية لن يتم التغاضي عنه أو تحمله. ونحن نزمع إدانة جميع الانتهاكات لهذه الأعراف أشد العبارات وعلى نبذ مرتكبيها. ومن واجبنا ومسؤوليتنا الأخلاقية أن نعامل مواطنينا معاملة حسنة وإنسانية.

وتعتقد حكومتي دوما بأن تهديد السلم والأمن الدوليين من أي ناحية من أنحاء العالم ينبغي أن يعتبر تهديدا للسلم والأمن في العالم بأسره. ولئن بقي صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية رئيسية تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن حكم الميثاق بشأن الدور المكمل للمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية أثبت أيضا أنه حكم هام من أجل صون السلم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وإن إنشاء فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لشهادة واضحة على التزامنا بالسلام في منطقتنا دون الإقليمية. ومثلما يدل عليه الواقع، فإن فريق الرصد قد نجح في وضع حد للحرب الليبرية عام ١٩٩٧، وفي إعادة تنصيب رئيس سيراليون المنتخب ديمقراطيا في عام ١٩٩٨، ووضع اتفاق السلام الراهن المتعلق بسيراليون الذي أبرم في لومي في تموز/يوليه ١٩٩٩.

ومع ذلك، فقد حان الوقت ليتحمل مجلس الأمن مسؤوليته كاملة، خاصة في سيراليون وفي أماكن أخرى من أفريقيا تدور فيها صراعات. إن عبء الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في غرب أفريقيا مازالت تتحمله كليا تقريبا ولفترة طويلة بضع دول في منطقتنا دون الإقليمية. وإن عدم تنفيذ اتفاق السلام واستمرار نيجيريا في تحمل العبء الملقى على عاتقها في سيراليون يستنزف نيجيريا ماليا على نحو غير مقبول. وبغية أن ينطلق اقتصادنا، يتعين وقف هذا النزف، ويتعين على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد لتوفير الدعم اللوجستي والمالي من أجل مساعدة جهود بناء حفظ السلام وبناء السلام على الصعيد الإقليمي، فضلا عن تحسين حالة اللاجئين على نطاق عالمي دون تمييز.

ويعتقد وفد بلدي أن غرض منظمة الأمم المتحدة لم يكن أبدا وصف الديمقراطية والتغيير لأعضائها بينما لا تحرز هي تقدما كبيرا في إرساء الديمقراطية في الأجهزة التابعة لها، مثل مجلس الأمن. ولهذا، يحث وفد بلدي الجمعية العامة، خلال هذه الدورة، على أن تختتم المداولات وتتوصل إلى اتفاق بشأن طرائق إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته حتى تعتمدها الجمعية الألفية في العام القادم - وليس بعد ذلك.

كيف يمكن للأمم المتحدة أن تواصل إدامة وتبرير وضع أفريقيا فيه هي القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن؟ حتى يمكن تعزيز إصلاح مجلس الأمن وإرساء الديمقراطية فيه، ينبغي أن يخصص لأفريقيا، التي لها ٥٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة، مقعدان دائمان على الأقل - وهذا ما يتناسب ليس فقط مع حجم القارة وسكانها، وإنما أيضا مع سجلها في الإسهام في صيانة السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أؤكد مجددا إيماننا بأن الأمم المتحدة هي أكثر الهيئات المخصصة لحل المشاكل المشتركة للبشرية بشكل جماعي عالمية على الإطلاق. ولقد قطعت منظمتنا شوطا طويلا منذ إنشائها قبل ٥٤ عاما. والأمم المتحدة، مع أنها أنشئت في عصر مختلف وفي ظل ظروف مختلفة، وبالرغم من قيود عديدة مفروضة عليها، لا تزال تسعى دائما إلى تكييف نفسها مع التغيرات على الساحة السياسية الدولية. وقد تمكنت من تحقيق هذا إلى حد ما، لكنها لا تزال مؤسسة أصبحت طرق عملها وإجراءاتها وهيكلها الإداري قديمة عفا عليها الزمن من نواح عديدة

ومع ذلك، فالعالم كما نعرفه اليوم لا يمكن تصوره بدون الأمم المتحدة. لأنها أصبحت تمثل الأمل في مستقبل أفضل وأكثر أمنا بالنسبة للكثيرين، وعلى وجه الخصوص في المناطق النامية من العالم. ومع أن غالبية بلداننا لم تكن في وضع يسمح لها بأن تكون أعضاء عند إنشاء المنظمة فإننا اليوم أقوى مدافعيها ومؤيديها عن المبادئ السامية التي تمثلها. إننا نؤمن بأسرة الأمم. وفي إطار تلك الأسرة على الأعضاء الأقوياء مسؤولية حماية وتعزيز الأعضاء الأضعف.

عند نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، هناك حاجة لحساب وتقييم تنفيذ القرارات السابقة الصادرة بشكل خاص عن مؤتمرات القمة العالمية والمؤتمرات الكبرى التي عقدت في هذا العقد تقييما مناسبا. وهذا الجهد من شأنه أن يقربنا من تحقيق مقاصد وأهداف منظمتنا. وفي هذا الشأن، أقف أمام الجمعية العامة وأتعهد بإسهامات نيجيريا المستمرة والتزامها الإيجابي بالمبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد أولوسيغن أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب صاحب السمو الملكي الجليل الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو

اصطحب صاحب السمو الملكي الجليل الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بولي عهد إمارة موناكو صاحب السمو الملكي الجليل الأمير ألبرت، وأدعوه إلى إلقاء بيانه أمام الجمعية العامة.

الأمير ألبرت (موناكو) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بتحية حارة بمناسبة انتخابكم الذي أنتم جديرون به وأن أؤكد لكم تعاون وفد موناكو الكامل معكم في مساعدتكم على الاضطلاع بمهمتكم السامية. إن دوركم في كفاح بلدكم المثالي من أجل الاستقلال ومن أجل كرامة الشعب الناميبي ذو مغزى عميق بالنسبة لنا.

وأود أيضا أن أشكر أعضاء الجمعية العامة لأنهم عهدوا إلى بلدي بواحد من مناصب نائب الرئيس في الدورة الرابعة والخمسين، في الوقت الذي تحتفل فيه موناكو بالذكرى السنوية الخمسين لتولي صاحب السمو الملكي الأجل الأمير رينيه الثالث - والدي. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن وفد موناكو سيعمل على أن يكون جديرا بهذا الشرف وأن يعمل بشكل وثيق مع سائر أعضاء المكتب - الذين أهنئهم بمناسبة انتخابهم - وأعضاء الجمعية، حتى نكفل أن تثمر هذه الدورة الأخيرة في هذا القرن نتائج فعالة ملموسة ومحددة.

وأنتهز هذه الفرصة لأشكر أيضا السيد ديدييه أويبرتي، رئيس الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، على تفانيه ولين جانبه ولكفاءته ومهارته الدبلوماسية اللتين أدار بهما عملنا.

وأود أيضا أن أهنئ وأرحب بحرارة بالدول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة - مملكة تونغا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو. وتشعر موناكو، حكومة وشعبا، بسرور خاص إذ تحيي هذه البلدان الثلاثة في منطقة المحيط الهادئ، التي نتقاسم معها عددا من الاهتمامات بشأن حماية المحيطات والبحار. ونؤكد لها استعدادنا للدخول في تعاون قوي مثمر، وتطويره معها.

وأخيرا، أود أن أعرب مخلصا عن ارتياحي، كما فعل كثيرون قبلي من فوق هذه المنصة، لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وللآمال الكبيرة التي تثيرها.

ومنذ إجراء المناقشة العامة في الدورة السابقة، وقعت أحداث مفجعة كثيرة. وأسفر بعضها عن عواقب وخيمة ستستمر سنوات طويلة. ومن أكثر هذه الأحداث وضوحا الصراع في كوسوفو، الذي تسبب في وجود آلاف اللاجئين وفي معاناة هائلة. وقد تمت تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بطريقة من المؤكد أنه لم يسبق لها مثيل، من أجل تجميع الموارد اللازمة لتقديم المعونة إلى السكان الذين يعانون من المحنة. وكان التدخل المسلح، والدور الحاسم الذي اضطلعت به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي، دفاعا عن مبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان، إيذانا ببوادر تصميم معزز من جانب المجتمع الدولي على إنفاذ احترام القيم الأساسية للعدالة والكرامة الإنسانية التي ألهمت ميثاق سان فرانسيسكو.

ونقدم تشجيعنا المخلص لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، التي تجاهد، رغم المصاعب الضخمة التي تعترض سبيلها، لكي تنفذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ونثق في الشجاعة، والمثابرة التي يتحلى بها الرجال والنساء المسؤولون عن الاضطلاع بالولاية النبيلة لكفالة الأمن، وإخماد نيران الكراهية، واستعادة علاقات حسن الجوار بين المجتمعات المحلية، ونرجو لهم النجاح في مهمتهم.

وأود أيضا أن أؤكد الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إجراء انتخابات تقرير المصير في تيمور الشرقية، وفي حماية العملية التي بدأتها منظمتنا مؤخرا لتقديم المعونة للسكان المدنيين هناك. ونحن نتابع التطورات في الميدان بعناية فائقة، ويحدونا الأمل في أن يجري تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) دون عائق أو تأخير.

وفي هذا السياق، يجدر بنا أن نذكر بالمناقشة المفيدة جدا التي أجراها مجلس الأمن في ١٢ شباط/فبراير بشأن مسألة حماية المدنيين في الصراع المسلح،

والتي نوقش فيها مناقشة مفصلة موضوع الصراعات الداخلية، التي أصبحت الآن أكثر عددا من الصراعات بين الدول. وجرى التذكير بأن هذه الصراعات تقع في اختصاص اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، التي احتفلنا للتو بذكرى مرور خمسين سنة على إبرامها - وبخاصة أحكام الاتفاقية الرابعة. والمادة ٣، وهي مشتركة بين الصكوك الأربعة كلها، تفرض قواعد للسلوك تلزم الأطراف السامية المتعاقدة، بغض النظر عن ظروف الصراع وطبيعته. وهذه المادة تحظر حظرا باتا أي نوع من المساس بحياة الشخص أو سلامته البدنية أو كرامته، علاوة على الإدانة أو تنفيذ أحكام الإعدام دون محاكمة سابقة أو ضمانات قضائية لا بد منها.

وفي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر، جرت مناقشة أخرى في مجلس الأمن حول نفس المسألة، وكانت نتيجتها الإيجابية اتخاذ القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩)، الذي يتضمن مطالبات هامة من الدولتين ومن المجتمع الدولي ككل. فيؤكد بصفة خاصة أنه على الدول أن تضع حدا للإفلات من العقاب، وأن تحاكم المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، والجرائم ضد البشرية، والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وتؤيد إمارة موناكو هذه التوصيات دون تحفظ، ونعتبرها هامة إلى أقصى حد.

وتراودنا آمال عظام في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بوصفها وسيلة لمنع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بشكل أفضل. وقد كانت إمارة موناكو من أول الموقعين على نظامها الأساسي، الذي اعتمد في العام الماضي.

وفي كوسوفو، وفي تيمور الشرقية، وفي الصراعات التي كثيرا ما يجري إغفالها أو تجاهلها، ولا سيما الصراعات التي تنشب في أفريقيا، فإن الأفراد الأكثر ضعفا وتعرضا للخطر، وبخاصة الأطفال، هم الذين يعانون أكثر من غيرهم، وبمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، يقع على عاتقنا أكثر من أي وقت مضى أن نحرص على أن تجري حماية الأطفال حماية شديدة، في وقت السلم وفي وقت الحرب أيضا، من جميع أشكال العنف والاستغلال. ومتابعة للبيان الرئاسي في حزيران/يونيه ١٩٩٨، من المأمول أن يسهم قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) المتخذ في ٢٥ آب/أغسطس إسهاما حاسما، في حل المشكلة المفجعة المتعلقة بمصير الأطفال في أوقات الصراع المسلح.

وبلادي، التي تلتزم بهذا الهدف، تستضيف عددا من المنظمات الدولية غير الحكومية المكرسة لحماية الأطفال. وتعمل هذه الجمعيات في تعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وإمارة موناكو تسهم، من جانبها، إسهاما فعالا على أساس منتظم في الخطوات التي يضطلع بها لتحسين حالة أكثر الأطفال عوزا.

وكما أن الطفل يحتاج إلى حماية، فإن المرأة أيضا تستحق أكبر عناية من المجتمع الدولي. فكثير من أشكال التمييز والإجحاف - بل والقسوة - بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية، الذي يسبب آلاما مبرحة وإهانة قصوى، يغض الطرف عنها. وهي تمثل عددا من العراقيل التي تعوق تحقيق المرأة لكامل طاقاتها. وفي تقرير قدم مؤخرا إلى اللجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي منظمة غير حكومية معروفة بكفاءتها ودقتها، جرى التنديد بالمعاملة غير المقبولة التي لا يزال النساء يعانين منها في بلدان كثيرة، سواء كن من الفتيات، أو الزوجات، أو الأمهات. وأود في هذا الصدد أن أؤكد على التقدير العظيم الذي شعرنا به إزاء النقاش الرفيع المستوى الذي جرى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي حول دور الوظيفة والعمل في القضاء على الفقر، مع التأكيد بصفة خاصة على تقدم المرأة.

وحصول المرأة على الوظائف، فضلا عن التعليم والتدريب المهني، يجري تشجيعه على نطاق واسع. فهو أحد المجالات التي تشغل حكومة الإمارة، وهي تتخذ تدابير محددة في المجالين الاجتماعي والتعليمي لكي تعالج هذه المسألة. واحترام المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة اليومية، وكذلك في تطور وظائفهما المهنية في كل من القطاعين الخاص والعام، هي أمور أساسية إذا أردنا أن نحسن حالة المرأة ونزيل الهشاشة والفقر اللذين كثيرا ما يؤثران على المرأة أكثر من تأثيرهما على الرجل. ونحن ندرك ذلك بصفة خاصة. والمشاركة الجوهرية للمرأة في صنع القرار السياسي والاقتصادي يمكن كذلك أن تسهم في كفالة المزيد من العدالة الاجتماعية، في نفس الوقت التي تزود فيه الاقتصاد بالحافز والتوازن. وسلطات بلادي مقتنعة بذلك، وتبذل قصارى جهدها من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل واستكمال التشريعات في موناكو لكي تكفل تطابقها من كل النواحي مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حتى يمكن لموناكو أن تصبح قريبا طرفا في هذا الصك الأساسي.

ونظرا لتعقيد اقتصاد اليوم واصطباغه بالعولمة التي لا رجعة فيها، فقد أصبح من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نحقق المزيد من التوازن على الصعيدين الوطني والدولي. وأوجه الغبن الموجودة، مهما كان مصدرها، يجب بالضرورة أن تخفض لكي نضمن ألا يزداد اتساع الفجوة الخطيرة التي تفصل بين البلدان الصناعية والبلدان المعوزة. وقد أولى وزراء الاقتصاد والمالية في ٤٤ دولة وحكومة أعضاء في المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية اهتماما خاصا لهذا الموضوع أثناء اجتماعهم الأول الذي عقد في موناكو في يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل الماضي.

وأولئك القادة، على غرار القادة الذين اجتمعوا في جنيف في تموز/يوليه، في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اعترفوا بأن العولمة، إذا ساءت السيطرة عليها، يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة بالنسبة لمستقبل جميع الأمم. فتعزيز التبادلات التجارية والاستثمارات واعتماد سياسات لتحرير التجارة - وكلها أدوات مضمونة للنمو - لم تمكن الكل بعد من التمتع بالتنمية الملموسة. ويجب علينا أن نحترس من حرمان البعض من التقدم ومن مزايا التيارات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه نتائج خطيرة.

وإدراكا لذلك الخطر وللتدهور الذي يمكن أن ينجم عنه في العلاقات الدولية، اعترف وزراء الاقتصاد أو المالية في البلدان الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفونية)، الذين اجتمعوا في موناكو، بالحاجة إلى تحسين مراقبة الآثار الإنسانية والاجتماعية المترتبة على العمليات الاقتصادية الجارية حاليا، بما في ذلك سياسات التكيف الهيكلي. وقد شددوا على أهمية الإبقاء على المساعدة الإنمائية الرسمية، بل وعلى زيادتها، ومع اعتماد تدابير ملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص. وأفصحوا عن قلقهم العميق من عبء الديون الخارجية الذي لا تطيقه بلدان عديدة. وحكومة موناكو تتشاطر هذا القلق العميق.

وإعلان موناكو الصادر عن وزراء الاقتصاد أو المالية في البلدان الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفونية)، في نهاية اجتماعهم، ذكر رسميا بالصلة الجوهرية القائمة بين كل من التنمية الاقتصادية والديمقراطية، وحسن الإدارة. وقد شدد الإعلان على أهمية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، وأشار إلى مهمة منظمة التجارة العالمية في أن تضم كل أعضاء المجتمع الدولي، كما شدد على أهمية تحسين النظام التجاري الدولي حتى يسهم بقدر أكبر في التنمية المستدامة وفي تلبية التوقعات الحقيقية للشعوب. ودعا الإعلان أيضا المجتمع المالي العالمي إلى الإبقاء على مساعداته الإنمائية سواء من خلال المساهمات الرسمية أو المساهمات الخاصة.

إن إمارة موناكو، التي شاركت الوكالة الحكومية الدولية للفرانكوفونية في تنظيم هذا الاجتماع الأول، ملتزمة بأن تسهم بنشاط في تنفيذ إعلان موناكو، وتشجيع إنشاء مركز دائم للفرانكوفونية لجمع المعلومات الاقتصادية وتبادلها؛ وقد وافق مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في مونكتون، كندا، في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر لرؤساء دول أو حكومات البلدان الفرانكوفونية، على إنشاء هذا المركز في موناكو.

وبتأييد من العديد من زعماء العالم، فإن حملة "يوبيل ٢٠٠٠" لإلغاء الديون التي تجد أشد البلدان فقرا أن من الصعب عليها تسديدها تحظى بدعم واسع النطاق. ورهنا بإدخال بعض التعديلات، فإن هذه الحملة، كما يبدو لنا، تكتسي أهمية كبرى، إن لم يكن لشيء سوى أنها ستمكن البلدان التي تمر بصعوبات جمة من استئناف التقدم غير المعاق على طريق التنمية. وهنا أقول إن قادة بلادي يقدرون على النحو الواجب القرار الذي اتخذه، في كولونيا في حزيران/يونيه الماضي، رؤساء دول أو حكومات البلدان الصناعية الرئيسية السبعة وروسيا، لكي يخفضوا بشكل ملموس من الديون الخارجية لحوالي ٤٠ بلدا من هذه البلدان.

وأؤكد من جديد تصميم موناكو الذي لا يحيد على الوفاء بتعهداتها الدولية والتزامها الثابت بقيم حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، وأود أن أؤكد أن السلطات العليا في بلادي تكرس اهتماما وثيقا للتقدم في مجال نزع السلاح. وقد أصبح الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها شغلا شاغلا من شواغل حكومة الإمارة. وفي رأينا أن التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - التي كان تمديدها إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ مدعاة لارتياحنا العظيم، ينبغي تعزيزه، وكذلك التطبيق الكامل لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي نتشرف منذ عام ١٩٨٦ باستضافة مختبرها الدولي للنشاط الإشعاعي البحري.

وسيكون مؤتمر عام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مؤتمرا حاسما. وفي هذا الصدد،

يثني بلدي على تلك البلدان - وبعضها من أصدقائنا الحميمين - التي بذلت تضحيات جسيمة لتفكيك جزء من ترساناتها النووية، مع توخي الحيطة الشديدة في معالجة المواد الانشطارية المستخرجة منها. ونحن نتشاطر دون تحفظ رأي الحكومات التي تؤيد صياغة واعتماد قواعد دولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية المعدة لإنتاج الأسلحة والمتفجرات النووية.

ومع أن حكومة الإمارة ترى من الضروري تعزيز الضوابط المخصصة لمنع نقل المواد والمعدات التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية، فإنها تؤيد بقوة تحسين التعاون الدولي في سبيل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية - وبالطبع شريطة أن تتخذ كل الاحتياطات اللازمة لحماية البيئة.

وإمارة موناكو يحدوها وطيد الأمل في أن يتسنى وضع نهاية مبكرة لجميع تجارب الأسلحة النووية التي كثيرا ما يُندد، وعن حق، بالتهديد الذي تشكله للبشرية. ونحن مقتنعون بأن انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - التي صدق عليها والدي، الأمير الحاكم، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ - سيكون خطوة عملاقة باتجاه الحد من هذه الأسلحة المرعبة من أسلحة الدمار الشامل. وتود إمارة موناكو، بوصفها طرفا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تشهد مزيدا من الالتزام بتلك المعاهدة الهامة. ونرحب بوجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تقام على أساس ترتيبات تدخل فيها الدول في مختلف مناطق العالم بحرية، ونأمل أن يؤدي تعزيز الثقة والأمن الدولي، في آخر المطاف، إلى انتشار هذا النوع من المناطق.

واسمحوا لي أن أذكر بالاهتمام الشديد الذي توليه إمارة موناكو لتنفيذ اتفاقية باريس لعام ١٩٩٣ المتعلقة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي أصبح بلدي طرفا فيها منذ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، واتفاقية عام ١٩٧٢ المتعلقة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، التي أودع صك انضمامنا إليها في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

ويرحب بلدي بالتدابير المعتمدة في مابوتو، موزامبيق، في أيار/مايو الماضي، في الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي دخلت حيز النفاذ في موناكو يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩.

وانشغالا منها منذ البداية في محاربة تلك النبائط المميتة التي تضرب بأشد قوة السكان المدنيين، ولا سيما كبار السن والنساء والأطفال، وقعت موناكو هذا الصك وصدقت عليه بسرعة. وبلدي مصمم تصميما جازما على مواصلة جهوده للمساهمة في القضاء على هذه الأسلحة نهائيا وعلى نحو حاسم.

وعندما وقعت إمارة موناكو، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الاتفاقية الدولية لقمع إلقاء القنابل الإرهابية، أرادت أن تقدم التزاما رسميا بأن تسجل بوضوح موقفها في هذا الصدد. ومن خلالي تؤكد موناكو أمام الجمعية العامة هذا القرار، مُدينة مرة أخرى جميع أشكال الإرهاب، الذي يضرب بدون بصيرة ورحمة كثيرا من الأبرياء، على النحو الذي لاحظناه من جديد مؤخرا.

وبهذه الروح، من المناسب تقديم تحية خاصة إلى بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية للدور الذي تلعبه وللشجاعة التي يظهرها ممثلوها، ولا سيما الأعضاء من الموظفين الدوليين الذين ظلوا في أماكنهم تحت أخطر التهديدات.

وأود، في هذا الصدد، أن أؤكد بقوة مرة أخرى تضامننا التام مع موظفي الأمم المتحدة الذين فقد بعضهم هذا العام أرواحهم أو جرحوا أو عانوا من العنف والجرائم الخطيرة الأخرى. وتستنكر موناكو، التي كانت من بين البلدان الأولى المصدقة على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها، بأقوى العبارات وتدين بدون تحفظ أعمال العدوان والتخويف غير المسموح بها التي وقعوا ضحية لها. وننتهز هذه الفرصة لتحية أول موظفي الأمم المتحدة، الأمين العام، الذي يتمتع بأعلى تقديرنا لأعماله على رأس المنظمة، ولا سيما خلال فترات الأزمة وفي الظروف الصعبة للغاية التي يجابه بها بانتظام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ولي عهد إمارة موناكو على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب صاحب السمو الجليل ولي عهد إمارة موناكو من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أنادي على المتكلم التالي أود أن أطلب من الممثلين أن يتفضلوا بالتحرك بهدوء في الممرات في نهاية كل بيان وكذلك وهم يخرجون من قاعة الجمعية العامة أو يدخلونها، حتى لا يزعجوا المتكلم الذي يلقي الكلمة. واعتمد على الحاضرين في التعاون في المحافظة على النظام والهدوء في القاعة تمشيا مع كرامة ولياقة أعضاء الجمعية العامة.

وأدعو الآن وزير خارجية كندا معالي الأونرابل لويد اكسويرثي.

السيد اكسويرثي (كندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم يا سيدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. والكنديون فخورون بأنهم صاحبوكم وشعبكم في رحلته للانضمام إلى مجتمع الدول.

وباسم كندا اسمحوا لي أيضا أن أرحب بجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو ومملكة تونغا أعضاء جددا في الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

السيد الرئيس، إن انتخابكم هو تقدير لحكمتكم وإخلاصكم لأهداف الأمم المتحدة. وإنني على قناعة من أنكم سوف توجهوننا توجيها جيدا في تنفيذ الأعمال التي نجتمع هنا لإنجازها بالنيابة عن جميع شعوب العالم.

(تكلم بالانكليزية)

إننا نحن الشعوب التي تأسست الأمم المتحدة وصيغت أغراضها من أجلها. نحن الشعوب، وليس نحن الدول، أو الوزراء، أو السفراء أو الأمانة العامة. دعونا نتذكر هذه الأسطر من ميثاق الأمم المتحدة: "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ... وأن نؤكد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، ... وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة، وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أرحب، ... قررنا أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض".

هذه كلمات نبيلة وملزمة. ولكن هل لا نزال نرددها بصدق، أم أن هناك حاجة لمعان جديدة والتزامات جديدة؟ وكيف نستطيع نحن الشعوب أن نقيم منجزات الأمم المتحدة حتى الآن ونحكم على المسرح العالمي اليوم وقد رأينا في السنة الماضية وحدها التطهير العرقي الوحشي في كوسوفو، وذبح وتشويه الأبرياء في سيراليون، وأنغولا، ودولتي الكونغو، والسودان، والقمع القاسي لاتفاق الاستقلال في تيمور الشرقية؟ أو عندما نرى الخطف والإرهاب يعبثان بكل منطقة تقريبا، والنفوذ المتزايد القوي لتجار المخدرات والمجرمين، وعودة تجار الرقيق وظهور ملوك الحرب الجدد الذين ينهشون المجتمعات ويستغلونها لمكاسب اقتصادية؟ أو عندما نكون جميعا خاضعين للجانب المظلم من العولمة حيث تجلب التجارة العالمية ثروات جديدة ولكنها سيئة التوزيع، وحيث يجند الأطفال الضعفاء في الجيوش أو يباعون على شبكة الانترنت لأغراض استغلالية، وحيث يفرض التدهور البيئي كلفة مرتفعة على أصغر البلدان التي لا تستطيع تحملها.

ويتشكل عالمنا عشية الألفية الجديدة بصورة متزايدة بهذه التهديدات وبتشكيلة من التهديدات المباشرة الأخرى للشعوب. وإذا أتيحت لنا نحن الشعوب الفرصة لإعادة التفكير في ديباجة الميثاق، فربما نقول أيضا إننا عازمون على أن ننقذ الأجيال الموجودة من المخاطر الفظيعة الجديدة لأمنهم الشخصي والعائلي.

صحيح أنه يوجد منظور آخر، منظور يعطي بارقة أمل. ويمكننا أن نشير ببعض الارتياح إلى أنه يوجد، من خلال الجهود المشتركة للشعوب التي تعمل سويا عبر الحدود، شعور بازغ بالانجاز في الرد على هذه التهديدات الجديدة للأمن البشري.

وحتى اليوم صدقت ٨٦ دولة على اتفاقية الألغام المضادة للأفراد مما يستهل نظاما قانونيا وخطة عمل من شأنهما إنقاذ أرواح الآلاف.

وصوتت في العام الماضي ١٢٠ دولة، كانت تعمل سويا، لصالح إنشاء محكمة جنائية دولية سوف تؤسس مسؤولية فردية عن الجرائم المرتكبة ضد البشرية.

وفي مجال الصراع تحاول الأمم المتحدة الآن أن تعيد بناء الحقول المحطمة في كوسوفو بعد تدخل غير مسبوق لأسباب إنسانية. وفي تيمور الشرقية يعيد حفظة السلام النظام لهذه الأرض التي طال تعرضها للاضطرابات.

وهكذا فإننا، نحن الشعوب، لم نسلم في وجه الاضطرابات والفوضى والبؤس المحدقة بعالمنا، ونحن

لا نزال نبحث خلال ممرات هذا المبنى عن كلمات التعاون وأعمال توافق الآراء.

(تكلم بالفرنسية)

ولكن هـــذا ليس سهلا لأن الكثيرين ينسون أن الشعوب، جميع شعوب العالم، هي التي نوجد هنا لخدمتها، وليس لخدمة مصالحها الوطنية بصفة خاصة. ويقوم عدد منها، أكثر مما ينبغي، بحماية امتيازاتها، أو بالعمل في سياسات القوة الخالصة، أو برفض دفع فواتيرها، مما يتسبب في شل المؤسسة وجعلها عاجزة عن مواجهة تحديات صالحنا الجماعي.

ومن الصعب الترويج لبرنامج لأمن الشعوب عندما يقف البعض معارضا على أساس الرغبة في حماية سيادة الدولة بأي ثمن. وتبقى سيادة الدولة بالطبع عقيدة أساسية للسلام والأمن؛ ولكنها ليست مطلقة وليست وربما يمكن أن تخبأ خلفه أفظع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وهكذا فقد حان الوقت لأن نقوم، نحن الشعوب الممثلة في هذه الجمعية العامة بإعادة تقدير نفوذنا والجهر بأصواتنا.

(تكلم بالانكليزية)

وثمـــة خريطة طرق جديدة للسير عليها. ففي الأسبوع الماضي صدر تقرير للأمين العام عن حماية المدنيين في الصراع المسلح (S/1999/957) ألم فيه بكثير من تحديات اليوم وحدد ٤٠ توصية للعمل.

ويقع العبء الأكبر على عاتق مجلس الأمن. وينصب السعي من أجل السلام العالمي بشكل متزايد على قضايا السلامة الشخصية. فالصراع الحديث يذهب بمعدل إصابات كبير وغير متناسب من المدنيين. وفي هذا العالم يجب أن تكون حماية المدنيين صلب عمل المجلس. فهذا هو الموضوع الأساسي لعملنا الجماعي في المستقبل والزخم الذي يدفع جهودنا لدرء الصراع والحفاظ على السلام وتنفيذ الجزاءات ودعم الإرادة الجماعية للأمم المتحدة.

والطريق أمامنا لا يخلو من عقبات. فثمة أسئلة مشروعـــة حـــول مقاصد وحدود ومعايير اشتراك المجلس لتحقيق الأهداف الإنسانية، وهذا في حد ذاته يشكل أيضا تناقضات مختلفة تتعلق بمبدأ عدم التدخل. فيلزم وجود معايير واضحة وثابتة يمكن الحكم على أساسها على ضرورة أو عدم ضرورة التدخل الإنساني - بما في ذلك الإلزام - وتطبيق ذلك. ولا بد أن تكون الاختبارات دقيقة: ويجب أن يكون الأساس هو حدوث انتهاكات أساسية للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وتفرض الأبعاد الإنسانية على مجلس الأمن أن يحول أداة الجزاءات العمياء إلى أداة هادفة لا تصيب إلا المفترض إصابتهم. والمجلس بحاجة أيضا إلى أن يظهر تصميمه على تنفيذ الجزاءات حين تكون في محلها. وهذا هو ما تهدف إليه كندا بصفتها رئيس لجنة جزاءات أنغولا التابعة للمجلس والتي أنشئت عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) - استنباط جزاءات أشد لكبح الاتجار في الأسلحة والماس، ليكون من الأصعب على يونيتا أن تشن حربا. ولقد حان وقت معالجة مسألة الحرب الاقتصادية الجديدة التي فيها علاقة مباشرة بين بعض الأعمال التجارية والمرتزقة وأمراء الحرب، وهي علاقة تديم البؤس والصراع وسقوط الأبرياء ضحايا.

وأي برنامج لأمن الإنسان يبرز الضرورة الملحة للمواجهة الصريحة لقضية التمثيل في مجلس الأمن وعمليات صنع القرار به، ولا سيما استعمال حق النقض والتهديد المستمر به بطريقة غير ملائمة، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالعمل الدولي التصميمي والعاجل لحماية الناس، وتعقيد هذا العمل وبطئه. ويلزم أن يسيطر المجلس على هذه التحديات إذا كان يريد الحفاظ على مصداقيته في عيون الناس الذين يخدمهم. وعضوية المجلس أمانة ويتعين على أعضاء المجلس إبداء مقدرتهم على صون تلك الأمانة.

إن القضايا التي أثارها الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين في الصراع المسلح قضايا رزئت بها كل الشعوب. والواقع أن مقترحات الأمين العام تجاوزت مجرد نطاق سلطة مجلس الأمن؛ وعبء تتبع العمل يقع على جميع الدول الأعضاء. ولذلك السبب أحث الجمعية العامة بشدة على أن تبدأ النظر في هذا التقرير وأن تنتقل سريعا إلى إنشاء آليات لتنفيذ توصياته، بما فيها نظام إبلاغ لاستعراض التنفيذ. وفي سبيل هذه الغاية تتطلع كندا إلى العمل مع الأمين العام والدول الأعضاء الزميلة لإنشاء فريق من "أصدقاء المدنيين في الصراع المسلح" للمساعدة في توجيه هذه الجهود.

ولحماية المدنيين في الصراع المسلح فإن لدى الجمعية الوسائل اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من العمل بسرعة أكبر؛ ألا وهي السلطة الأدبية لوضع معايير عملية تحملنا جميعا المسؤولية؛ والشرعية لتوجيه الجهود نحو مجالات جديدة للمساعي العالمية. أما القدرة على الاستجابة السريعة عندما يتهدد أمن المدنيين فهي ضرورية. ومن شأن تمكين الأمم المتحدة من الرد السريع - وخاصة عن طريق إنشاء مقر للأمم المتحدة للانتشار السريع - أن يكون خطوة هامة. ولو كانت هذه القدرة موجودة في تيمور الشرقية أو كوسوفو لكانت الأمم المتحدة أكثر فعالية هناك.

إن الجانب المدني في عمليات السلام - الشرطة والقضاة وأفراد الخدمة المدنية وخبراء حقوق الإنسان - جانب تتزايد أهميته، ولكن عدم كفاية القدرة على الانتشار السريع مشكلة هنا أيضا. وواضح أن وجود "الخوذات البيضاء" أمر حاسم في بناء السلام شأنها شأن، الخوذات الزرقاء، وهي لا تستحق أقل من هذا القدر من اهتمامنا. والقادرون منا يمكنهم البدء بتحسين القدرة الوطنية لكل منا لتقديم المساهمات. وهذا أمر بدأته حكومتي وتعمل على تحسينه لكي تضعه في خدمة الأمم المتحدة. ومن شأن معايير السلوك الإنساني والمتعلق بحقوق الإنسان، الملزمة عالميا والآليات العملية لتحميل المعتدين تبعة أعمالهم، أن تحسن أمن الناس المعرضين لرعب النزاع المسلح.

ولقد كان اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خطوة نوعية للأمام. فهي ستساعد على إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وحماية الناس جميعا من أشد الانتهاكات شراسة للقانون الإنساني. وينبغي أن تكون الأولوية الآن أمام الجمعية العامة هي بعث الحياة في المحكمة. وهذا يعني استمرار التعاون منا جميعا في بناء الدعائم التقنية لهذه المحكمة. وهو يعني أيضا كفالة سرعة وانتشار عملية التصديق على نظامها الأساسي.

وتعزيز المعايير والاستراتيجيات لازم في مسائل أخرى. ومن أمثلة ذلك، التفاوض على أقوى البروتوكولات الاختيارية الممكنة بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح، والذي ينبغي أن تصحبه خطة عمل شاملة، مما يساعد على مواجهة أخس جوانب الحروب الحديثة وغيرها من الصراعات.

ونحن نتفق مع الأمين العام على ضرورة عمل المزيد من أجل حماية العاملين في المجالات الإنسانية ممن يخاطرون بأرواحهم لمساعدة ضحايا الحرب. وهذا هو السبب في أن كندا ستسعى من أجل بروتوكول إضافي لاتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بغية توفير الحماية القانونية لجميع الأفراد العاملين في حالات الصراع المسلح، بمن فيهم طائفة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والأفراد المعينين محليا.

وأخيرا، فبوسع الجمعية العامة أن توجه جهودها نحو جعل سلامة الناس محور سلسلة أكبر من المساعي العالمية.

(تكلم بالفرنسية)

ويظل أكبر تهديد يواجه سلامة الإنسان هو تهديد الإبادة بالأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك يبقى نظام عدم الانتشار الذي بنيناه بمشقة على مدى ٥٠ عاما نظاما هشا. فينبغي أن نكفل الآن احترام الالتزامات المتعهد بها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن ننفذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونقلل المخاطر التي تثيرها الأسلحة النووية على أمننا الجماعي.

وأمن الإنسان هو أيضا الزخم الذي يدفع جهودنا للتصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة التي تقتل في مناطق الصراع مثلما تقتل في الشوارع المجاورة. وهذا واحد من التحديات العالمية التي تتطلب حلا عالميا. فينبغي لهذا أن نعقد مؤتمرا بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة، يكون له جدول أعمال شامل.

(تكلم بالانكليزية)

والجريمة عبر الوطنية، بما فيها تجارة المخدرات غير المشروعة والإرهاب وتهريب البشر، هي من التحديات وثيقة الصلة بذلك. فلها تأثير مباشر على سلامة أهلينا جميعا. ومن شأن إبرام اتفاقية فعالة للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة مع بروتوكولاتها أن يكون منطلقا لتوفير تلك الحماية.

وهذه الجهود معا بداية قوية لتوجه الجمعية العامة نحو تلبية الاحتياجات الأمنية الحقيقية للناس في هذه

الأيام. ويجب أن أكون في غاية الصراحة: إن تحسين أمن الإنسان شرط أساسي لنجاح إجراءات هامة أخرى نتخذها للنهوض بالتنمية البشرية والاقتصادية وبالمعونة والتجارة. فالفلاح لا يستطيع العمل في حقول مزروعة ألغاما. والأطفال لا يمكن أن يتعلموا وهم يستغلون ويعاملون بوحشية في الحرب. والمستثمرون لن يبعثوا بأموالهم إلى مناطق يلفها الصراع. والمجتمعات لا يمكن أن تزدهر إذا كانت الموارد تنهب لإشعال نار العنف وكان الناس ضحايا للإرهاب.

وفي النهاية فإن التحرر من الخوف يتصل اتصالا وثيقا بالتحرر من العوز. والتحرر من الخوف لكل الشعوب - الذي جاء في صلب تقرير الأمين العام وتوصياته - هو الذي يحدد للأمم المتحدة دورا واضحا محددا في نهاية القرن. ولسوف تعطي جهودنا الجماعية في سبيل تحقيق هذه الغاية التعبير الملموس عن آمال وأحلام الجيل الذي قال لأول مرة "نحن شعوب العالم" وهو أساس هذه المنظمة. وتتيح الجمعية الألفية ومؤتمر القمة في العام المقبل فرصة التعبير عن رؤية للأمم المتحدة تضع سلامة البشر في صلب جدول أعمالها.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بذلك كله. فالتحديات التي تواجه تعزيز السلامة البشرية معقدة. وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور هام. والتعاون العملي بين البلدان يمكن أن يتصدى للمشاكل المحددة ومشاركة أعضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ضروري أيضا. إلا أن الأمن لجميعنا يبدأ وينتهي بأمم متحدة قوية وفعالة تركز على هذا الهدف. ونحن الشعب ينبغي لنا أن نعقد العزم على العمل معا من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية مصر العربية، السيد عمرو موسى.

السيد موسى (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسعدني أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الصديق بخالص التهنئة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة، معربا عن كامل الثقة في أنكم ستديرون أعمال هذه الدورة الهامة بكل الاقتدار والفعالية.

كما أود أن أعبر عن تقديرنا لسلفكم وزير خارجية أوروغواي لإدارته الحكيمة لأعمال الدورة المنتهية.

ويطيب لي في هذه المناسبة أن أحيي الأمين العام كوفي عنان وجهوده للحفاظ على دور المنظمة ورفع كفاءتها لتستعيد مصداقيتها وفعاليتها، كما يسعدني أن أرحب بانضمام أعضاء جدد إلى الأمم المتحدة.

تنعقد هذه الدورة عند منعطف تاريخي لا يتكرر إلا كل مائة عام بل كل ألف عام، فتلك هي الدورة الأخيرة للجمعية العامة قبل ختام القرن العشرين، بل وختام الألفية الثانية من ميلاد المسيح عليه السلام. وقد ذخرت أحداثه وأحداثها بخليط من إنجازات البشرية الهامة ومآسيها المفجعة.

نعم، لقد شهدت الألفية الثانية أحداثا جساما تسارع إيقاعها خلال قرنها الأخيرة ليصبح مجمعا لمتناقضات نهضت شاهدا في بعضها على عبقرية الإنسان، وفي بعضها الآخر على مخازيه ومباذله. ولقد أخرجت ثقافاتنا المتعددة، جميعا وبلا استثناء، عددا من دعاة الحروب والطغاة والمدمرين، كما أخرجت قادة عظاما ودعاة سلام، ومخترعين ومبدعين، وعلماء ومكتشفين، وساسة أنجزوا ووجهوا فأحسنوا التوجيه.

إذا كنا نشهد نهاية قرن وألفية على أساس التقويم الغربي، فنحن نعيش أيضا القرن الخامس عشر من هجرة الرسول محمد الذي أطلق دينا قيما وحضارة مستنيرة، ونحن المصريون نختم الألفية السابعة من عمر وطن قديم عاشر الزمن وعايشه، وساهم في صنع التاريخ وكتابته.

إن ما وصلت إليه البشرية اليوم ليس نتاجا لمنجزات القرن العشرين فقط، وإنما هو نتاج تراكم الانجازات منذ بداية التاريخ، منذ تميز المصريون في العلوم والهندسة وأطلقوا فكر وفلسفة التوحيد، ومنذ أن عرف البابليون الكتابة، وعرف الفينيقيون الملاحة، مرورا بالحضارة العربية الزاهرة في الأندلس والتي حفظت الفلسفة اليونانية وأضافت إليها، وبالحضارة الإسلامية في الشام والعراق ومصر وتركيا وغيرها، وإسهاماتها في شتى مجالات الحياة، ثم انطلاق عصر النهضة من المدن الإيطالية فالثورة الفرنسية التي نادت بالحرية والإخاء والمساواة، والثورة الصناعية في بريطانيا، إلى ثورة الكمبيوتر والمعلومات وعصر الذرة والفضاء. كما أشير هنا إلى دور الحضارات والفلسفات التي ازدهرت في الصين والهند واليابان وغيرها.

هذا طرح لا بد منه ونحن نودع هذه الألفية وهذا القرن، ليعلم الكل أننا جميعا شركاء في تكوين عبقرية اللحظة. ولكن المستقبل، يا سيادة الرئيس، هو همنا الحقيقي بما يحمله من تحديات جديدة للبشرية في مجالات العلوم والمعلومات، والاقتصاد والمال، والثقافة والسياسة والأمن، وفي إدارة العلاقة بين الشعوب والمجتمعات. وهي بعض صور التحديات القادمة في القرن القادم، ولو أنه يتعين أن نضيف بعضا من ميراث القرن العشرين من مشاكل لم تحل بعد.

إن انتهاء قرن وألفية، لا ينهي المشاكل القائمة أو يلغيها. هناك مفصل تاريخي، نعم، وهناك تحديات جديدة، طبعا، ولكن هناك استمرارية للمشاكل مثلما هناك استمرارية للتطور، وهو ما يستوجب الاتفاق على أجندة جديدة تستشرف المستقبل وتوقعاته ومحاذيره، وتعد أيضا لتسوية المشكلات القائمة والمستمرة.

وأسارع هنا إلى الإشارة، إلى أن رياحا جديدة ومنعشة بدأت تهب في مختلف أنحاء العالم لتنتقل هي الأخرى إلى القرن القادم، ففي أفريقيا التي ما زالت تعاني من النزاعات المسلحة كما تعاني من الصراعات العرقية ومن تعثر جهود التنمية، نجد سياسة أفريقية جادة لإنهاء تلك النزاعات وتحقيق تسويات تستند إلى الحوار ومساعي المصالحة الوطنية والتوفيق بين الجيران، كما نجد القمة الأفريقية الأخيرة التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي بالجزائر تقرر ضرورة قيام الدول الأعضاء التي وصلت حكوماتها إلى السلطة بطرق غير دستورية باستعادة الشرعية الدستورية قبل انعقاد القمة الأفريقية المقبلة عام ٢٠٠٠. ونجد القمة الأفريقية الاستثنائية التي عقدت في سرت في هذا الشهر تؤكد إصرار القارة على المضي قدما على طريق الوحدة والإسراع بخطى تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وفي آسيا، حيث الوضع في شبه الجزيرة الكورية، وقضية كشمير لا يزالان يثيرا توترا وصداما. وأفغانستان ما زالت مبعثا لعدم الاستقرار ومصدرا للتوتر وملجأ للإرهاب، نجد الاقتصاديات الآسيوية وقد بدأت تلتقط أنفاسها وتعوض ما أهدر من جهود تنموية نتيجة أزمة الأسواق المالية منذ عام ١٩٩٧.

أما في تيمور الشرقية، فقد عكست الاستشارة الشعبية في آب/أغسطس الماضي على حد قول الأمين العام "إرادة شعب تيمور الشرقية في تقرير مصيره دون أن تمثل انتصارا أو هزيمة لأي من الأطراف"، وهي عملية ما كان ليكتب لها النجاح لولا المبادرة الشجاعة من جانب الرئيس حبيبي. إن مصر وهي تدعو إلى إتمام الانتقال السلمي المنظم للسلطة تشيد بقرار الحكومة الإندونيسية بقبول نشر قوة دولية في الإقليم، من منطلق دورها المسؤول وفي إطار من الحكمة والتهدئة.

وفي القارة الأوروبية التي كانت مصدرا ومسرحا للحربين العالميتين اللتين عرفتهما البشرية في تاريخها الطويل، نجد ممارسات التطهير العرقي تطل من جديد، ولكننا في الوقت نفسه نجد وقفة واضحة من المجتمع الدولي ضد تلك الممارسات وضد العدوان على هوية الشعوب والأمم، كما نجد حوارا دستوريا يتحرك من أجل تسوية قضية أيرلندا الشمالية أقدم القضايا المعاصرة على الساحة الأوروبية.

وأما في الشرق الأوسط، فعملية السلام، تتحرك الآن نحو وضع إيجابي نرجو أن ينتهي إذا خلصت النوايا إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة تقيم الدولة الفلسطينية وتنهي احتلال الأراضي السورية واللبنانية وتضمن الأمن للجميع حتى يمكن إنهاء هذا النزاع وغلق ملفاته. إلا أن النزاع العربي الإسرائيلي، رغم محوريته، ليس المشكلة الوحيدة في تلك المنطقة الشاسعة. فهناك مشاكل الصحراء الغربية في شمال أفريقيا، وجزر الإمارات في الخليج، وكذلك المسألة السودانية التي نضعها حاليا على قائمة أولويات الدبلوماسية المصرية، حيث نقوم منذ عامين بجهود واتصالات مكثفة مع كل من الحكومة والمعارضة السودانية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والحفاظ على وحدة وهوية وسلامة أراضي هذا البلد الشقيق. وفي هذا تنسق مصر مع ليبيا ومعا ننسق مع دول الإيغاد ومنتدى شركاء الإيغاد من أجل تضافر الجهود المبذولة في هذا الشأن.

وأما المسألة العراقية، فتثير علامات استفهام كثيرة. فالأمر يتعلق بحقوق الشعب العراقي ومأساته ومعاناة أطفاله، وهو ما يجعل من المتعين النظر بإيجابية وموضوعية في أمر هذا القطر الشقيق والهام، من منطلق أنه لا توجد عقوبات أبدية، وأن للشعوب الحق في أن تستأنف حياتها العادية وأن تعبر فوق أخطاء الماضي آفاق المستقبل الرحبة في إطار من الالتزام بالقواعد المقررة للشرعية الدولية بمثل ما يلتزم به غيرها.

نعم، كان هناك خطأ ضخم من جانب السياسة العراقية حين غزت الكويت. ولكن الخطأ لا يعالج بسياسة ينهار بسببها مجتمع بأكمله ويتمزق قطر من داخله. ومن ثم، فمصر تتابع باهتمام الجهود الحالية نحو تعليق العقوبات بواسطة مجلس الأمن في إطار تفاهم مع الحكومة العراقية، وتحت إشراف المجلس، كخطوة على طريق رفع العقوبات طبقا للفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الواجب التنفيذ في كل فقراته.

لقد ذكرت أنه مع الآمال والتوقعات الخاصة بالقرن القادم، فإن التحول التاريخي الذي نحن على أعتابه لا يغلق بذاته ملفات المشاكل القائمة. وهنا يهمني أن أنقل إليكم اعتقاد مصر بأن هناك قضايا رئيسية يلزم وضعها على أعلى سلم أولويات الأجندة العالمية، وهي: السلم والأمن الدوليان، ونزع أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها السلاح النووي، والقضاء على الفقر واندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي على أسس عادلة، وحوار الحضارات وتكاملها، والإرهاب الدولي، باعتبار أنها جميعا قضايا تتخطى حاجزي الزمان والمكان في عالمنا المعاصر، ولا بد لها من حلول نتوصل إليها بالاتفاق، تكون نتاجا لفكرنا الجماعي ومحصلة لعملنا المشترك.

إذا كانت الديمقراطية ركنا مطلوبا أن يساهم في تشكيل الإطار السياسي لمجتمعات المستقبل، فيجب أن تشكل في الوقت نفسه إطار العلاقات الدولية. ومن هنا، يجدر أن يقوم النظام الدولي على توافق في الآراء، وتلاق في المصالح، وقبول لحق الآخرين في المبادرة وتقدير لمنطلقاتهم، ومناقشة كل ذلك بروح ديمقراطية، هنا في الجمعية العامة، في إطار دور جديد متطور لها.

إن من الضروري أن نتوصل إلى توافق حول ضوابط الحياة الدولية يحترم ما استقر في وجدان البشرية من قيم وأعراف ومبادئ؛ توافق يحقق المواءمة اللازمة بين الحريات الفردية والحقوق الجماعية في الأمن والاستقرار والتنمية؛ توافق يشجع على إقامة حوار خلاق وتفاعل إيجابي بين السياسات والثقافات والحضارات، يدحض نظرية صراع الحضارات، ويقلل من احتمالات صدام المصالح.

وفي رأينا أن العالم، بصفة خاصة في انطلاقاته الحالية، لا يحتمل صراعا جديدا أو حربا باردة أخرى، وأن من يروجون أن الإسلام يمكن أن يمثل الخطر الرئيسي على الغرب بعد اندثار الشيوعية، يتجاهلون أن الإسلام فلسفة ونظام حياة وليس نظرية وضعية كالشيوعية التي كانت كيانا صناعيا حمل في طياته بذور فنائه، ويغفلون أن التفاعل بين الثقافات يثري ويرتقي بالحضارات جميعا ويزيدها حيوية وازدهارا.

وإنه لمنطقي ألا تقبل معظم المجتمعات في عالمنا المعاصر أحادية النظرة إلى المشاكل العالمية، أو هيمنة مصالح مجتمع واحد، أو إخضاع حضارات العالم لاعتبارات ومعطيات مصالح حضارة بعينها. ومن هنا، فمصر تؤيد ما أقرته الجمعية العامة في دورتها السابقة، بناء على مبادرة إيران، بأن يكون عام ٢٠٠١ "عام الحوار بين الحضارات" وترحب بقرار الأمين العام تعيين ممثل خاص لهذا الموضوع الهام.

إن حديثنا حول قضية حوار الحضارات ليس بمعزل عن قضية الإرهاب التي حاول بعض المفكرين إلصاقها بحضارة معينة أو ثقافة بعينها.

إن ظاهرة الإرهاب الدولي لا ترتبط بحضارة ولا بثقافة ولا بديانة دون أخرى، إنما تتجاوز كل الحدود وتهدد كافة المجتمعات على السواء حتى أضحت قضية ملحة تفرض علينا سرعة التصدي لها واقتلاع جذورها. وقد رأينا ذلك على اتساع خريطة العالم: ثقافات مختلفة وحضارات متعددة لكن التحدي واحد.

وقد قطعت الأمم المتحدة ودول كثيرة أشواطا في التصدي لهذه الظاهرة. وهناك الاتفاقيات والقرارات الدولية، إلا أنها تمثل شتاتا متناثرا بحاجة إلى إطار متناسق ليمثل مدونة قانونية ملزمة تعكس تضافر جهد المجتمع الدولي في التصدي لتلك الظاهرة ومحاصرتها وحرمانها من المأوى والملاذ والتمويل. وفي هذا الصدد، تجدد مصر الدعوة، التي أطلقها الرئيس حسني مبارك، لعقد قمة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة، في إطار موضوعي وزمني يتم التوافق حوله، يناط بها تقنين تعامل المجتمع الدولي مع الإرهاب بصورة جماعية، ووضع الضوابط اللازمة لمواجهته وردعه.

وإذ أنتقل إلى الحديث عن قضايا لا تقل أهمية، ومنها نزع السلاح والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أجد لزاما علي أن أذكر بضرورة الالتزام بأولويات العمل التي أرساها المجتمع الدولي منذ عام ١٩٧٨، وعلى رأسها نزع السلاح النووي وبقية أسلحة الدمار الشامل. وهنا تجب الإشارة إلى ضرورة تنشيط خطى عملية نزع

السلاح النووي على المستوى الأحادي والثنائي وفي إطار مؤتمر نزع السلاح من ناحية، وسرعة تحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار من ناحية أخرى. وهي الاعتبارات التي دفعت دول "تحالف جدول الأعمال الجديد"، التي تضم مصر وجنوب أفريقيا والبرازيل والمكسيك وأيرلندا والسويد ونيوزيلندا، إلى إصدار إعلان مشترك في حزيران/يونيه ١٩٩٨ واستصدار قرار من الجمعية العامة، صدر في الدورة الماضية، بأغلبية كبيرة، يطالب باتخاذ خطوات جادة ومحددة في هذا الصدد. وسوف تواصل دول "تحالف جدول الأعمال الجديد" مساعيها خلال هذه الدورة.

وعلى الصعدي الإقليمي، ذكرت مرارا بأن نزع أسلحة الدمار الشامل، وهو الصيغة المثلى لأمن منطقة الشرق الأوسط كلها، لا يتحقق إلا في إطار شامل ينطبق على الجميع دون استثناء. فالسلام لا يدوم مع وجود خلل في موازين القوى أو تفاوت في الحقوق والالتزامات في أمور تتعلق بالأمن القومي. وفي ذلك فقد انضمت دول الشرق الأوسط جميعا إلا إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ونظام التفتيش الدولي على المنشآت النووية، الأمر الذي يشكل مصدرا مستمرا للتوتر، ويلغي إلى حد كبير فعالية المواثيق الدولية الخاصة بمنع الانتشار وضبط التسلح. وسوف يؤدي إلى سباق تسلح، إذ لا منطق في إعطاء تميز معين أو استثناء خاص لدولة واحدة في منطقة حساسة مثل الشرق الأوسط وتحت ذرائع غير مقبولة.

إن المنطق السليم يدعو إلى وضع حد لهذا الاستثناء والدعوة الصارمة لانضمام إسرئيل إلى معاهدة منع الانتشار. وسوف يفرض هذا الموضوع نفسه عام ٢٠٠٠ في المؤتمر الأول لاستعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية منذ اتفاق الدول الأطراف بالمعاهدة عام ١٩٩٥ على صفقة كاملة لتعزيز نظام منع الانتشار وتحقيق عالميته، كان تمديد أجل المعاهدة أحد أركانها. وأؤكد الآن على أهمية أن تكون أولى أولويات المؤتمر الاستعراضي القادم بلورة خطوات جادة لتحقيق عالمية المعاهدة، في إطار احترام الدول الأطراف للتعهدات والالتزامات التي قطعتها عام ١٩٩٥ دون انتقائية أو تمييز. وهو ما تصر مصر والكثيرون عليه، وإلا انتهينا إلى حالة بدأت بالفعل من الشك وانعدام الثقة سيكون لها أثر بالغ على مصداقية نظام منع الانتشار عالميا، بل يجعله نظاما مهترئا يمكن الاستثناء من أحكامه، بل يمكن الخروج عليها.

يعيدني الحديث عن الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط إلى عملية السلام. وسوف تظل مصر على موقفها من أن السلام الشامل القائم على العدل هو وحده السلام الدائم المستقر، وهو ما يعني انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس، واستعادة الحقوق الوطنية والإنسانية المشروعة للشعب الفلسطيني وتحقيق الأمن للجميع. إن على عملية السلام أن تواجه كافة المشاكل المطروحة بشجاعة وحسن نوايا وليس أن يرجأ الحديث أو التفاوض عن أي بند أو مشكلة. إن تأجيل المشاكل أو ترحيلها هو تأجيل للسلام وترحيل له، وهو أمر خطير وغير مقبول بل ويتناقض مع إطار السلام وروحه، وقد يؤجل قيام علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل. وإذا كنا نرجو أن ينتهي النزاع العربي الإسرائيلي قبل نهاية القرن العشرين، فإن الأمل لا يزال قائما إذا اعتبرنا أن عام ٢٠٠٠ هو العام المكمل للقرن.

لقد شهدنا هذا العام مأساة إنسانية كنا نعتقد ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين أن تطور الحضارة قد أسدل الستار على إمكانية حدوثها، وأتحدث هنا عن مأساة كوسوفو. ونحن مع ترحيبنا باعتماد مجلس الأمن لقراره بشأن إنشاء الإدارة الانتقالية في كوسوفو، نؤكد أهمية استخلاص الدروس والعبر من هذه المأساة حتى لا تهدد الأجيال القادمة مرة أخرى.

واسمحوا لي أن أتناول جانبا واحدا من هذه المشكلة يتصل بما نحن بصدده، وهو مدى الالتزام بقواعد الشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بحفظ السلم والأمن الدوليين. وسوف نجد هنا أن موضوع كوسوفو كان حالة نادرة من التوافق والاختلاف العالمي في آن واحد، توافق حول ضرورة العمل الفوري لوقف جريمة خطيرة هي التطهير العرقي، واختلاف في ذات الوقت بشأن من له حق التصرف. وكانت هناك مناهج عدة، منها المنهج الذي نعتقد فيه، وهو أن أي جهد دولي يجب أن ينبع من مجلس الأمن باعتباره صاحب الاختصاص الأصيل والمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن، فإن لم يستطع فيتم اللجوء إلى الجمعية العامة التي يجب أن تتعامل مع كل ما يهدد السلام ممثلة للمصلحة المشتركة للجميع.

إن إصرارنا وإصرار كثيرين معنا على مظلة الأمم المتحدة أرسل ويرسل رسالة واضحة ذات أهمية بالغة،

مفادها أنه بصرف النظر عن مسمى النظام الدولي، قديم أو جديد، فإن المشاركة الدولية فيه يجب أن تكون في إطار الأمم المتحدة، خصوصا حين يتعلق الأمر بالسلام والأمن.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى تقرير الأمين العام وكلمته يوم الاثنين الماضي الذي أكد فيهما على أهمية تعزيز نظام الأمن الجماعي بما يسمح للمجتمع الدولي بمواجهة الأزمات قبل استفحالها، والدور الرئيسي لمجلس الأمن في هذا الصدد. إلا أن طرح الأمين العام في هذا السياق تناول عددا من المفاهيم المبتكرة لتطوير "ثقافة للتوقي من الأزمات"، أذكر منها مفهوم الدبلوماسية الوقائية التي ما زلنا لم نتفق على نطاق تطبيقها منذ تناولتها خطة السلام عام ١٩٩٢، ومفهوم النشر الوقائي للقوات الذي يثير تساؤولات عديدة لارتباطه بسيادة الدول، والدعوة للتدخل الإنساني ومداها، وكذا الدور المقترح للشركات عبر الوطنية ومفهوم "تقدير الأثر الأمني" لسياسات التنمية، الأمر الذي قد يفتح بابا واسعا لمشروطيات جديدة إن لم تتبلور تلك الأفكار بطريقة موضوعية وديمقراطية ودون انتقائية. نقول إن هذه الأفكار والمقترحات تتعلق بمفاهيم لم تستقر، الأمر الذي يستوجب تناولها من خلال حوار دولي واسع يتسم بأقصى قدر من الصراحة والشفافية وأن تعتمد بصيغة وشروط يتوافق عليها الجميع. ونقترح رسميا وندعو رئيس الجمعية العامة والأمين العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتقوم الجمعية العامة أو لجنة جامعة في إطارها بمناقشة هذه الأفكار وبلورتها، وأن يتم إقرارها بتوافق الآراء بين جميع الدول، وأن يقدم الأمين العام تقريرا بنتائج هذه المناقشة إلى الدورة القادمة للجمعية العامة للتخذ على ضوئه قرارها بشأن مقترحاته.

وضعت قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية قضية القضاء على الفقر على صدر أولويات العمل الدولي باعتبارها تتصل بالاستقرار العالمي وبمصداقية النظام الدولي إلا أن التهميش المتزايد لدور الدول النامية، وخصوصا الدول الأقل نموا وأغلبها في أفريقيا. ينذر بخلق خطوط مواجهة جديدة بين الشمال والجنوب تحركها اعتبارات ومعايير اقتصادية واجتماعية وتنموية غير عادلة، قد تؤثر سلبا على استتباب الاستقرار الدولي، وهو ما دعا مصر التي ترأس مجموعة الخمس عشرة إلى طرح ورقة تعكس رؤية المجموعة لمواجهة الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة ولأزمة الأسواق المالية، وما صاحبهما من استفحال البطالة وهي رؤية يلزم مراعاتها في المرحلة المقبلة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وغيره من المؤتمرات الدولية القادمة.

وإذ نرصد يوما بعد الآخر تبني بعض الدول المتقدمة لإجراءات حمائية بدعوى حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان ومعايير العمل وغيرها، وهي إجراءات تكرس الاختلالات القائمة في ظل الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية، أجد من الضروري أن أذكّر هنا بضرورة وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها في جولة أوروغواي والتنفيذ الكامل لاتفاقيات وقرارات تلك الجولة قبل الدخول في المفاوضات الجديدة لتحرير التجارة الدولية، وأن أؤكد على أهمية تدعيم دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مؤتمره العاشر في بانكوك لضبط التوازن بين مصالح الدول النامية والدول المتقدمة.

ولا يفوتني أن أشير إلى دور مؤسسات التمويل الدولية. وهو موضوع يتطلب مراجعة واعية في ضوء المتغيرات الحالية على الساحة الاقتصادية الدولية، بما يسمح بتجاوب هذه المؤسسات مع احتياجات التنمية الشاملة، ويكفل المشاركة الكاملة للدول النامية في اتخاذ قرارات إصلاح النظام المالي الدولي.

وأخيرا، إذا كنا نتطلع إلى القرن الجديد بأمل، فعلامات الاستفهام بشأنه كثيرة وعلى رأسها أن ثلثي شعوب العالم تعيش في تخلف ومعاناة. هل يمكن في تطلعنا للمستقبل أن نتجاهل الحروب الدائرة أو اللاجئين في تدفقهم أو جرائم الحرب التي لا تزال تُرتكب أو الفقر المتمثل في إنسان لا يجد قوت يومه أو مدرسة تعلمه أو مستشفى تعالجه؟ إن الحديث عن العولمة يجب أن يتطرق إلى كل ذلك. تلك كانت تحديات الماضي وهي أيضا تحديات الحاضر وسوف تكون تحديات المستقبل ولن نستطيع مجابهتها إلا بإرادة أكثر صدقا في الالتزام وأسلوب أكثر موضوعية في التناول وآليات أكثر فعالية في التنفيذ، وصولا إلى عقد اجتماعي جديد وعهد اقتصادي جديد وتبني وفاق أمني جديد لعالم الغد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، فخامة السيد ياسر عرفات.

اصطحب السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، إلى المنصة.

الرئيس عرفات (فلسطين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أشعر بالسعادة وأنا أراكم على رأس هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة، بعد نضالكم الطويل في سبيل الحرية، إلى جانب سام نجوما ونيلسون مانديلا وغيرهم من المناضلين، من أجل إنهاء عصر الاستعمار والفصل العنصري والاحتلال الأجنبي.

إن وجودكم اليوم على رأس هذه الدورة، إنما هو تجسيد لانتصار شعب ناميبيا في معركة الحرية والاستقلال. وهو يعزز الأمل لدى الشعب الفلسطيني باقتراب فجر حريته واستقلاله في وطنه فلسطين. وإن انتصار بلدكم الصديق ناميبيا إنما يؤكد الدور البناء للأمم المتحدة في إزاحة الاستعمار عن كاهل الشعوب المضطهدة، وتمكينها من الحصول على استقلالها الوطني. وإنني أدعو إلى استمرار الأمم المتحدة في القيام بهذا الدور التاريخي لإنهاء كل أشكال الاحتلال والاستعمار، وتوطيد دعائم السلام في العالم. ولا يفوتني وأنا أهنئكم وأرحب بكم أن أتقدم بالشكر لسلفكم السيد ديدير أوبيرتي. وإنه لمن دواعي سروري أن أعبر عن تقديرنا العميق للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان لدوره المشهود في قيادة المنظمة الدولية، وتعزيز السلام العالمي.

وأود هنا أن أهنئ الأعضاء الثلاثة الجدد في الأمم المتحدة، جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو، ومملكة تونغا. إن عضويتها تعتبر خطوة هامة على طريق تجسيد عالمية المنظمة الدولية.

آتي إليكم اليوم، أنتم ممثلي المجتمع الدولي، للسنة الثانية على التوالي، ساعيا لاستمرار دعمكم، من أجل إنجاز الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، خاصة في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة، التي تفصلنا عن إعلان دولتنا الفلسطينية المستقلة، وبسط سيادتها على أرضنا المحررة. إن هذا يستدعي تعزيز الجهود الدولية من من أجل التحقيق الفعلي للحل العادل لقضية فلسطين، جوهر أزمة الشرق الأوسط. إن القمة الألفية القادمة، بكل ما تمثل من أمل متجدد لشعوب الأرض، في بداية جديدة مشرقة لنا جميعا، يجب أن تشكل حدا زمنيا فاصلا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، بحيث نسعى جميعا بكل قوانا من أجل تحقيق ذلك. إنني أتطلع لمشاركة فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة في أعمال هذه القمة الألفية، وأثق في دعمكم لهذا التصميم الفلسطيني على الاستقلال، لتأخذ فلسطين مكانها الذي تستحقه في الأسرة الدولية.

لقد توصلنا كما تعلمون في ٤ أيلول/سبتمبر الماضي مع السيد باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى مذكرة شرم الشيخ، تحت رعاية الرئيس حسني مبارك، وحضور الملك عبدالله الثاني، والسيدة أولبرايت، والسيد موراتينوس، ممثلا عن الاتحاد الأوروبي، والسيد تيري لارسون، ممثلا للسيد كوفي عنان، لتنفيذ كافة استحقاقات المرحلة الانتقالية في اتفاق أوسلو ومذكرة واي ريفر وبروتوكول الخليل، ولاستئناف مفاوضات التسوية النهائية، على أمل وضع حد نهائي لسياسة التعطيل والتجميد والمماطلة التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية السابقة، مما أصاب عملية السلام بالشلل التام، وكاد يقضي على الآمال الكبيرة التي حركتها انطلاقة عملية السلام لدى دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط.

إن مذكرة شرم الشيخ تشكل مصدرا لأمل جديد في إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، لأنها أكدت على تنفيذ الاتفاقية القائمة وكافة استحقاقاتها وضمن جدول زمني محدد. وهنا أتوجه بالشكر لكل من ساهم في التوصل إلى هذه المذكرة، وفي مقدمتهم مضيفنا في شرم الشيخ الرئيس حسني مبارك، وكذلك الملك عبدالله الثاني، والوزيرة أولبرايت التي بذلت جهدا ملموسا كممثلة للرئيس كلينتون، والقادة الأوروبيون وممثلوهم ومبعوثوهم لعملية السلام. إن استمرار الانخراط العملي لهؤلاء الأصدقاء في هذه العملية هو أمر ضروري ولا غنى عنه لدفعها إلى الأمام. فالرعاية الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط هي ضمانة نجاحها الأكيد، أما الغياب الدولي فيعيد الوضع الهش في المنطقة إلى نقطة الصفر، ولهذا أدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده ومشاركته لدفع عملية السلام وتحريكها على جميع المسارات. فالسلام الدائم في الشرق الأوسط هو السلام الشامل العادل، وهذا السلام إنما يدوم إذا راعته الشرعية الدولية وعملت على تطبيق كافة قراراتها ذات الصلة بصراع الشرق الأوسط، وعلى كافة المسارات بما فيها المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية.

يجب أن نعمل، لكي ينجح توقيع هذه المذكرة، كل ما بوسعنا لوضع حد لحالة الجمود التي أصابت عملية السلام، ولفتح الباب الذي أوصدته الحكومة الإسرائيلية السابقة في وجه مساعينا الجادة، من أجل التوصل لسلام

حقيقي. ونحن إذ نؤكد التزامنا مرة أخرى بعملية السلام وبتنفيذ الاتفاقيات الموقعة، نأمل أن يقوم الجانب الإسرائيلي هذه المرة بالتنفيذ الدقيق والأمين لهذه الاتفاقيات، وتنفيذ مراحل الانسحاب المنصوص عليها في واي ريفير وأوسلو، وإطلاق سراح الأسرى، وتنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية الأخرى مثل الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناء مينا غزة.

وأيضا فإن الحكومة الإسرائيلية مطالبة وبشكل فوري وحاسم بأن تتوقف عن جميع إجراءاتها المناقضة للقرارات والمواثيق الدولية، والمدمرة لفرصة تحقيق السلام، وفي مقدمتها النشاطات الاستيطانية ومصادرة الأراضي، خاصة في منطقة القدس وحولها، ولحصار مدينة بيت لحم، وفي بقية الأراضي الفلسطينية. إن استمرار هذه الممارسات الاستيطانية سيشكل إجهاضا للآمال والتوقعات التي ولدها توقيع مذكرة شرم الشيخ، ونسفا لمحادثات الوضع النهائي التي انطلقت في ١٣ أيلول/سبتمبر الجاري، وذلك لنكمل سويا مع شريكي الجديد السيد باراك مسيرة سلام الشجعان، الذي بدأناه مع شريكي الراحل اسحق رابين، الذي دفع حياته من أجل هذا السلام وكذلك مع شريكي شمعون بيريز لشرق أوسط جديد.

ولذا فإننا نتطلع لرؤية تغيير حقيقي وملموس في مواقف وأعمال الجانب الإسرائيلي ليفتح الباب قولا وفعلا أمام تحقيق السلام العادل والشامل، سلام الشجعان، الذي يوفر للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، تنفيذا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د - ٣) الذي ينص على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وتعويض من لا يرغب في العودة.

إن تجسيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، إنما يوفر الضمانة الأكيدة لسلام وطيد في الشرق الأوسط، ويجسد كذلك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها على مدى خمسين عاما، بداية بالقرار الدولي ١٨١ (د - ٢) الذي أقر قيام دولتين في فلسطين: دولة يهودية، وهي إسرائيل؛ ودولة عربية، وهي فلسطين. إن حقوق الشعوب لا تسقط بالتقادم أو بالقهر، وقد برهن شعبنا على مدى هذه السنوات الطوال أنه جدير بالحياة وبالحرية وجدير بالدولة المستقلة. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي ممثلا بالجمعية العامة أن يؤكد على هذا الحق ويعمل على تجسيده. إن هدف عملية السلام الجارية الآن هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، أي انسحاب الإسرائيليين الشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومهد سيدنا المسيح عليه السلام.

إن النكبة التي لحقت بشعبنا الفلسطيني قبل ٥١ عاما فاقتلعته من أرض وشردته وصادرت حقوقه الإنسانية وأحلامه، وحاولت شطبه من الوجود هي واحدة من أبرز المآسي الإنسانية التي شهدها القرن العشرون. وإن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي أقدم وأكبر قضية لاجئين في عالمنا المعاصر، ولا بد من الاعتراف بحقهم المشروع في العودة إلى وطنهم، وفقا لقرارات الأمم المتحدة. إن أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في المنفى والمخيمات ينتظرون ساعة عودتهم إلى وطنهم الذي طردوا منه بقوة السلاح، وليس من سبيل للسلام والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط بدون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وتطبيق القرار ١٩٤ (د - ٣)، الذي ينص على حقهم في العودة إلى وطنهم.

ولكي يكتمل السلام لا بد من أمرين أساسيين، أولهما هو ضرورة التوصل إلى التسوية النهائية على كافة المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، على أساس التطبيق الكامل والدقيق لقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وثانيهما تقديم الدعم والمساعدة الاقتصادية الكافية من قبل المجتمع الدولي لتحقيق وضع اقتصادي أفضل، والتوصل إلى تحقيق الرخاء في المنطقة، وفي مقدمة متطلبات ذلك انتشال الاقتصاد الفلسطيني من الحالة المزرية التي سببتها سنوات الاحتلال الطويلة حتى يصبح ممكنا بناء علاقات تعاون اقتصادي على صعيد المنطقة. ولا بد لي هنا من شكر الدول المانحة التي قامت وتقوم بتقديم مساعدات هامة للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية، للتغلب على الصعوبات الهائلة التي واجهتنا منذ قيام السلطة الوطنية بسبب الإغلاق والحصار الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية السابقة على المناطق الفلسطينية لمدد طويلة، مما عمّق حالة الدمار الشامل للاقتصاد الفلسطيني، حيث لا يزال شبح الفقر والبطالة يهدد قدراتنا الاقتصادية وخططنا لإعادة الإعمار والبناء والتنمية.

إن تحقيق كل ما سبق يتطلب مواصلة الأمم المتحدة لجهودها البناءة، باعتبارها صاحبة المسؤولية الدائمة تجاه قضية فلسطين، لحين حل القضية من كافة جوانبها. سنبقى في حاجة إلى أشقائنا العرب والدول الإسلامية وأصدقائنا في حركة عدم الانحياز. سنبقى في حاجة راعيي عملية السلام، الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. وسنبقى في حاجة الاتحاد الأوروبي والصين واليابان والنرويج وغيرهم من الأصدقاء في العالم أجمع.

علينا حث الجهود حتى الألفية القادمة في الكثير من الأماكن والمجالات، وليس فقط في الشرق الأوسط. وفي هذا المجال نرصد بعض التطورات الإيجابية التي تدعو للارتياح. فهناك تحسن ملحوظ في مجال إنهاء النزاعات في القارة الأفريقية، عن طريق تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أفضل في هذه القارة العظيمة. وهناك الاهتمام الدولي بكوسوفو والإجراءات الأخرى في البلقان وهناك أيضا إقرار قانون المحكمة الجنائية الدولية بالإضافة إلى إعطاء مزيد من العناية لاتفاقيات جنيف الأربعة بمناسبة مرور خمسين عاما على وجودها. ونشير هنا بالتقدير إلى انعقاد مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الرابعة في تموز/يوليه الماضي حول الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا. ثم هناك المراجعات لسلسلة المؤتمرات الدولية بعد مرور خمس سنوات على كل منها، بالإضافة إلى الإعداد لأمور هامة مثل ثقافة السلام والحوار بين الحضارات.

كل ما سبق أمور هامة ولكنها ربما غير كافية لنبدأ الألفية القادمة بأوضاع جديدة خاصة إذا نظرنا أيضا لبعض الأحداث والتطورات المقلقة في العديد من المستويات. فهناك استمرار حالة الحصار على العراق الشقيق، وتعميق معاناة شعبه الشقيق، واستمرار المواجهات الداخلية في الكثير من البلدان مثل أفغانستان وغيرها، وهناك التطورات المقلقة في تيمور الشرقية. ولكنني أشير بشكل خاص إلى زيادة الفقر المدقع واتساع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون على المستوى الفردي وعلى مستوى الدول والأقاليم.

لعل أكثر ما يقلقنا نحن أهل الجنوب الفقراء هو كيفية تجسير الفجوة بيننا وبين الشمال، خاصة في عصر العولمة والاقتصاد الكوني الذي نواجه تحدياته وتبعاته جميعا. وهنا يجب بذل جهود جدية وإيجاد أساليب خلاقة تتجاوز الإجراءات السريعة والمؤقتة. وفي الوقت الذي علينا أن نكون في الجنوب أكثر جاهزية واستعدادا لتحقيق هذا الإنجاز، فإن على الشمال أن يكون أكثر استعدادا للمشاركة ولتقاسم أكثر فعالية وعدالة وواقعية.

وبالإضافة إلى الجانب الاقتصادي، علينا أيضا أن نحدث بعض التحسينات اللازمة على المستوى السياسي، خاصة بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية. وتبرز هنا أيضا ضرورة إعطاء الأمم المتحدة المزيد من الاهتمام من قبلنا جميعا، بحيث تصبح بالفعل المركز الفاعل للعلاقات السياسية والدولية، ومصدرا للشرعية كأمر هام وملح. كذلك من الضرور الالتزام الحقيقي بمبادئ ومواد ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بحيث يطبق على الجميع. ولا بد لنا من تطبيق نفس القيم الأخلاقية التي نرتضيها لأنفسنا على غيرنا، ثم لا بد أن تكون هناك أداة قياس واحدة ومعيار واحد لكل الحالات وفي كل الأماكن. كل هذا سوف يقود إلى نظام علاقات دولية أكثر مصداقية، تتقلص فيه الدوافع لارتكاب الخطأ وتتعزز الإمكانية الجماعية لمواجهة هذا الخطأ عن حدوثه.

أريد أن أشير وبفخر كبير إلى احتفالات بيت لحم ألفين - المدينة الفلسطينية بيت لحم، مسقط رأس سيدنا المسيح عليه السلام، التي نستعد فيها للاحتفال بانتهاء الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة حيث سيلتقي الماضي والحاضر والمستقبل في فلسطين، في رؤيا كونية من الأمل لجميع الشعوب. إنها لمناسبة دينية روحية وإنسانية وعالمية ذات أهمية كبرى، ليس فقط لشعبنا ولشعوب المنطقة، ولكن لكل المؤمنين في العالم وللمجتمع الدولي بأكمله. إنني أقدر قيامكم العام الماضي باعتماد قرار بتوافق الآراء حول هذا الموضوع ذي الأهمية الكبرى، وأدعوكم لاستمرار الاهتمام به هذا العام. كما أكرر دعوة شعبنا الفلسطيني لكم ولكافة القادة لزيارتنا في هذه المناسبة الروحية والدينية الهامة في بيت لحم والقدس الشريف وباقي المناطق الدينية الروحية، حتى نعيش سويا هذه الأوقات الخالدة، التي نعتز بها جميعا.

أريد وأنا أقترب من نهاية كلمتي أن أتوجه بالشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورئيسها السفير إبيرا كا، وكذلك اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، وإلى كل العاملين في المنظمة الدولية المكلفين ببرامج ذات صلة

بقضية فلسطين. لقد قدموا جميعا دعما هاما للقضية العادلة للشعب الفلسطيني، أسهم بلا شك في دفع مسيرة السلام على طريق تحقيق السلام العادل والدائم والشامل، سلام الشجعان الذي يوفر العدالة والحرية للشعب الفلسطيني والسيادة على أرضه، ويوفر الأمن والاستقرار والسلام لكافة دول وشعوب المنطقة.

مرة أخرى أكرر تهنئتي لكم، وشكري لجميع أعضاء الأسرة الدولية، مكررا عليكم نداء فلسطين، نداء الحق، نداء العدالة، نداء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥